كوفيد-19 والمنطقة العربية:

فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل

تموز/يوليو 2020

الأمم المتحدة

موجز تنفيذي

كشف تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) عن تصدعات خطيرة ومكامن ضعف عميقة في المجتمعات والمؤسسات والاقتصادات في جميع أنحاء العالم. والمنطقة العربية، التي تضمّ 436 مليون نسمة[1]، تمكنت من اتخاذ تدابير مبكرة وحازمة أبقت مستويات التفشي والوفيات دون المتوسط العالمي في البداية، ولكنها تشهد مؤخراً اتجاهات تبعث على القلق ولا سيما في ظل تجزؤ نظم الرعاية الصحية، وعدم كفاية الرعاية الأولية في عدد من بلدان. وقد فاقمت الجائحة تحديات ماثلة منذ عقود طويلة، في ظل انتشار العنف والصراع، وعدم المساواة بأوجهه المختلفة، والبطالة، والفقر، وتداعي شبكات الأمان الاجتماعي، وتزايد دواعي القلق بشأن حقوق الإنسان، ونقص إمكانات الاستجابة في المؤسسات ونُظُم الحوكمة، علاوة على نموذج اقتصادي لم يلبّ طموحات الجميع.

ويرجح أن تكون تبعات الوباء بالغة وطويلة الأمد. فالإسقاطات تشير إلى انكماش متوقع بنسبة 5.7 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي[2]، مع تراجع اقتصادات بعض بلدان الصراعات بنسبة تصل إلى 13 في المائة، أي ما يعادل خسائر بقيمة 152 مليار دولار[3]. وقد دفعت الصدمة المزدوجة الناجمة عن تزامن الجائحة مع انخفاض أسعار النفط صندوق النقد الدولي إلى مراجعة توقعاته الاقتصادية للشرق الأوسط وشمالي أفريقيا وخفضها إلى أدنى مستوى تصله منذ 50 عاماً [4]. وخسرت سوق الأسهم العربية 23 في المائة من قيمتها، ما سيحرم المنطقة من أموال كان بالإمكان الاستفادة منها للتعافي من الأزمة.

وهذه الصدمة ستطال ترددداتها كافة بلدان ومجتمعات المنطقة، **ولكنها ستصيب بتداعياتها فئات معيّنة أكثر من أخرى.**

وسينضم 14.3 مليون شخص إلى صفوف الفقراء ليرتفع عدد هؤلاء إلى أكثر من 115 مليون نسمة، أي ربع **مجموع سكان المنطقة.** وحتى الآونة الأخيرة، كان معظم هؤلاء الفقراء الجدد في عداد الطبقة المتوسطة، وإذا طال أمد فقرهم، فقد يهتزّ الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتعتمد المنطقة بشدّة على الواردات الغذائية ما يجعلها أكثر عرضة لنقص الغذاء وارتفاع الأسعار. وكان، قبل الجائحة، 14.3 مليوناً من سكان المنطقة يعانون من البطالة، ولكن مع حلول الربع الثاني من عام 2020، تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى خسارة ما يعادل 17 مليون وظيفة بدوام كامل[5]. ومعدلات البطالة بين الشباب هي أعلى بخمس مرات منها لدى البالغين، ولذلك تستدعي احتياجات الشباب اهتماماً خاصاً.

وتتعرض النساء في المنطقة العربية لتداعيات أكبر من جراء جائحة كوفيد-19، بسبب الفوارق بين الجنسين في التنمية البشرية، وهي الأكبر في العالم مقارنة بالمناطق الأخرى. فالتشريعات التي تُعنى بالمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في سوق العمل في تأخر ملحوظ عن

1 جميع مصادر البيانات هي من الإسكوا ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

2 International Monetary Fund, *Regional Economic Outlook Update*, available at https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2020/07/13/regional-economic-outlook-update-menap-cca#report.

3 تقديرات الإسكوا.

4 المصدر السابق.

5 Estimates from International Labour Organization, *ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work*, fourth edition, 27 May 2020.

سائر العالم. وتقل أجور النساء بنسبة 78.9 في المائة عن أجور الرجال إذا ما حُسبت على أساس نصيب الفرد، ويحتمل أن يبلغ نصيب النساء من الخسارة 700,000 فرصة عمل، ولا سيما في القطاع غير النظامي حيث تبلغ نسبتهن 61.8 في المائة من مجموع القوى العاملة.

والمهاجرون، الذين يمثلون 40 في المائة من مجموع العاملين في المنطقة، يُرجَّح أن يعرضهم الوباء لشدائد قاسية من حيث إمكانية الوصول إلى الخدمات، وفقدان فرص العمل والقدرة على العودة إلى بلدانهم الأصلية.

وفي المنطقة 55.7 مليون شخص في **حاجة إلى المساعدة الإنسانية**، 26 مليون شخص نازحين قسراً، و74 مليوناً هم أشد عُرضة للإصابة بالفيروس لعدم توفر مرافق غسل اليدين. وتحتاج المنطقة العربية إلى مبلغ إضافي قدره 1.7 مليار دولار للتصدي لمخاطر وآثار الجائحة[6] على الأفراد الأشد تعرضاً للمخاطر، في البلدان المتأثرة بالأزمات، وخاصة الأزمات الإنسانية.

وعدم المساواة في الثروة في المنطقة هو من بين الأعلى في العالم، ومن المرجح أن يتفاقم من جراء الجائحة، إذ تشير التقديرات لعام 2020 إلى أن 31 ملياردياً يمتلكون ثروة تعادل مجموع ما يملكه النصف الأدنى على سلم الثروة من سكان المنطقة البالغين[7].

وليس أي من بلدان المنطقة بمعزل عن الحاجة إلى التصدي لتحديات الجائحة.

وقد أعاق الهبوط الأخير في الطلب على النفط، وما تلاه من انخفاض حاد في الأسعار، قدرة أكثر البلدان ثراءً بالنفط على توفير الموارد الكافية لبرامج التحفيز والتعافي، ما يؤكد الحاجة الماسة إلى الإسراع بجهود تنويع الاقتصاد التي اضطلعت بها هذه البلدان لتوسيع مصادر إيراداتها حتى لا تنحصر في النفط وتنطلق على مسار التنمية المنخفضة الكربون.

من ناحية أخرى، أدى الانخفاض الحاد في الإيرادات المتأتية من السياحة والتحويلات المالية والتجارة والأنشطة اقتصادية العامة إلى الحد من قدرة بلدان الدخل المتوسط على تقديم برامج التحفيز. وكذلك، يزداد تعثر الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية في ظل بلوغ الديون مستويات تفوق قدرة البلدان على التحمل، وانخفاض الإيرادات الضريبية.

الشكل 1 – عناصر تأثير وباء كوفيد-19 على المنطقة العربية

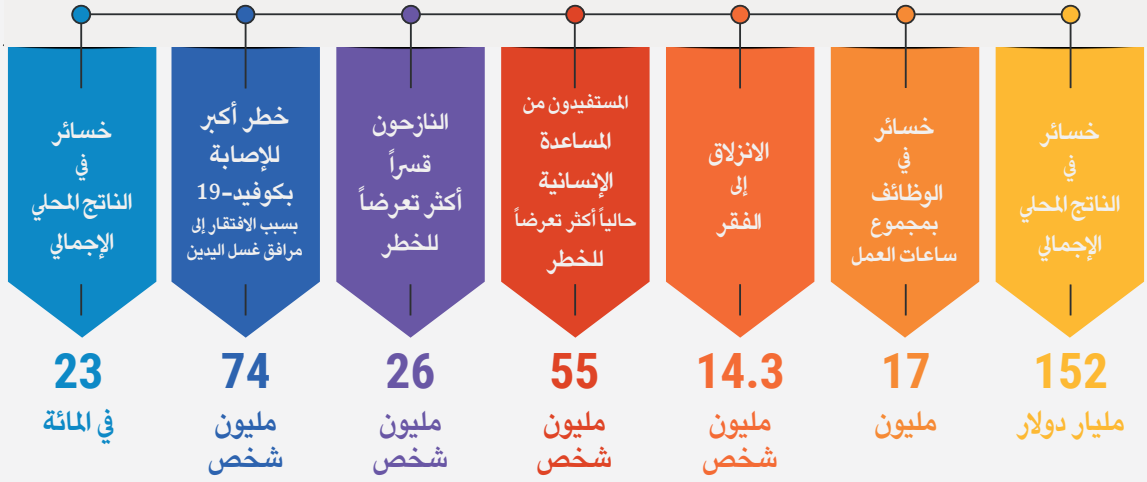

المصدر: حسابات وتقديرات الإسكوا استنادا إلى أرقام حتى تموز/يوليو 2020 ومرجح أن تتزايد مع تطورات الجائحة.

6 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *Global Humanitarian Response Plan: COVID-19*, available at https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Global-Humanitarian-Response-Plan-COVID-19.pdf.

7 تقديرات الإسكوا على أساس بيانات Forbes and Credit Swiss.

وأما أقل البلدان نمواً والبلدان المثقلة بالديون أو المتضررة من الصراعات، فكانت إمكاناتها للاستجابة للأزمة محدودة الفعالية أصلاً، وانخفضت هذه الإمكانات، نتيجة لخطورة الأزمة، إلى مستويات تكاد لا تذكر، فأصبحت هذه البلدان بحاجة ماسة إلى الدعم الدولي.

والبلدان والمجتمعات العالقة **في دوامة الصراع المسلح تواجه تحديات جسيمة. فقد تسبب الصراع في بعضها بتكبيل قدرة القطاع الصحي على الاستجابة للجائحة، وتدمير بنى الرعاية الصحية الأساسية**، ووفاة عدد من العاملين في الرعاية أو هجرتهم، وانقطاع خدمات هي الآن ضرورية للغاية. وتسبب الصراع أيضاً بضغوط إضافية غير متوقعة على النُظُم الصحية الوطنية التي بات عليها أن تقدم الخدمات إلى ملايين من اللاجئين والنازحين داخلياً في المنطقة[8].

وتسنح، في إطار الاستجابة لأزمة جائحة كوفيد-19 وآثارها، فرصة للمصالحة والسلام والأمن الدائمين. ومع توسّع مفهوم "الأمن" بحيث يشمل الأمن الصحي، من الأهمية بمكان تشجيع التعاون الإقليمي والاستجابات المتكاملة.

بيد أن التصدّي لأزمة كوفيد-19 يمثل فرصة لمعالجة بعض مكامن الضعف الهيكلية التي طال أمدها، ولإعادة البناء على نحو أفضل بما يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك من خلال دعم السلطات المحلية، وتوطيد القيم الديمقراطية، وصون حقوق الإنسان، وتحقيق السلام وإدامته.

وقد أحرزت المنطقة العربية بعض التقدم على مسار أهداف التنمية المستدامة قبل تفشي الوباء، ولكن ليس بالدرجة الكافية لتحقيق هذه الأهداف في موعدها. والتعافي من هذه الأزمة يتطلب نهجاً جديداً للتنمية يُشْرِكُ المجتمع بأسره، وينطلق من التزام جماعي بالسلام والاستقرار في المنطقة، ويسترشد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس وبرنامج عمل أديس أبابا وإطار سينداي.

وتبرز في هذا الإطار أولويات تندرج في أربع فئات يمكن للمنطقة أن تأخذ بها في مواجهة الجائحة:

ألف- تخفيف وطأة انتشار الوباء وحل الصراع والعناية بالمعرضين للمخاطر

- إعطاء **الأولوية للرعاية الصحية اللازمة لإنقاذ المصابين** بفيروس كوفيد-19، واغتنام الفرص لبناء قدرة نُظُم الرعاية الصحية في المنطقة وتأمين الخدمات الصحية المتكاملة، بما في ذلك الوقاية، والرعاية الأولية، والتخطيط لمواجهة أي وباء محتمل في المستقبل.
- التزام جميع أطراف الصراع في المنطقة **بوقف إطلاق النار** استجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وقرار مجلس الأمن 2532 (2020)، وذلك من أجل الوصول إلى جميع فئات السكان، وتوجيه كافة موارد المجتمع نحو التصدي للجائحة. وعلى مسار التعافي، تسنح للحكومات والأطراف الأخرى فرصة تاريخية لمعالجة **الأسباب الجذرية** التي أججت العنف والصراع.
- **البحث في اتخاذ تدابير خاصة** لضمان إيصال خدمات الوقاية والعلاج إلى **اللاجئين والنازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة**. وعلى المجتمع الدولي أن يؤدي دوراً هاماً في توفير المساعدة الإنسانية لجميع المحتاجين، وفي التوصل إلى حلول للصراعات، وذلك تماشياً مع المبادئ الإنسانية.
- **تقديم الدعم العاجل، في المدى القصير، لأشد الأفراد والأسر تعرضاً للمخاطر**، وكذلك للاجئين والنازحين داخلياً.
- اتخاذ تدابير، في المدى المنظور، **تتيح استمرارية تعلم** الأطفال والشباب، من خلال وسائل مثل تحسين الاتصال بالإنترنت، وتكثيف الجهود لإعداد الدروس والمواد المتاحة إلكترونياً.
- النظر في تقديم **دعم إقليمي ودولي** لرفد المساعي الوطنية بإمكاناتٍ **للوصول إلى المزيد من التمويل**

8 United Nations High Commissioner for Refugees(UNHCR), https://www.unhcr.org/search?comid=56b079c44&&cid=49aea93aba&tags=globaltrends.

(من خلال صندوق إقليمي للتضامن، على سبيل المثال، يمول بوسائل عدة منها ضريبة للتضامن الاجتماعي تنطلق من الزكاة)، وبتدابير تساعد على إدارة القدرة على تحمل الديون، وإزالة الحواجز أمام التجارة، ودعم الاندماج السليم في سلاسل القيمة العالمية، وإتاحة الوصول إلى التكنولوجيا والابتكار

باء- إعادة البناء على نحو أفضل من خلال النهوض بقدرات الفئات المعرضة للمخاطر، وتوطيد إصلاحات نُظُم الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق مزيد من العدالة والشمول

- في سياق العمل على التخفيف من آثار كوفيد-19، تسنح فرصة **لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في الصحة والتعليم** وغيرهما من المجالات لدفع عجلة التنمية المستدامة الشاملة للجميع انطلاقاً من أهداف التنمية المستدامة إطاراً للتعافي.

- يمكن العمل على زيادة **الاستثمارات وتحويل الموارد إلى المجالات الحيوية للتنمية المستدامة** كتعميم التغطية الصحية، والحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، ومعاشات الشيخوخة، والتعليم الميسور الكلفة.

- على مسار التعافي من كوفيد-19، **المساواة بين الرجل والمرأة** في المساهمة في المجتمع، من خلال تقليص الفجوة بين الجنسين وتدارُك أوجه عدم المساواة. ولذلك أهمية بالغة في حالة الشابات اللواتي يواجهن أوجهاً خطيرة من عدم المساواة تفضي إلى فوارق كبيرة في التعليم، والحماية، والعمل، والمشاركة في الحياة السياسية والعامة.

- **النظر في الاستراتيجيات الوطنية للشباب** بهدف ضمان الاحتواء والمشاركة الشاملة بالانطلاق من رؤية جديدة للتعليم تلبي طموح أهداف التنمية المستدامة، ووضع خطط خاصة لدمج الشباب في النظام التعليمي وفي سوق العمل.

جيم- دفع التعافي الاقتصادي

- إعادة النظر في النموذج الاقتصادي والإنمائي القائم، **ولا سيما توجيه الاستثمارات العامة نحو ثلاثة مجالات استراتيجية:** قطاعات اقتصادية تحقق قيمة مضافة؛ والابتكار والاقتصاد الأخضر؛ ورأس المال البشري الشامل والبنية الأساسية التي تسهم في زيادة الإنتاجية. ولا بدّ أن يكون هدف الاستثمارات **خلق فرص العمل اللائق والمستدام**، وتوسيع الحيز المالي على نحو منصف من خلال **الضرائب التصاعدية والتخلص تدريجياً من دعم الوقود الأحفوري**، وتوطيد الترابط بين المياه والغذاء والطاقة، وبناء منعة المجتمعات المحلية والأصول المنتجة. ولا بد من أن يدخل في حسابات السياسات العامة والقرارات المالية تخفيف حدّة المخاطر المناخية وحفظ الثروة الطبيعية.

- النظر في سُبُل دعم القطاع الخاص **للحد من موجات تسريح العاملين وتحفيز الاقتصاد** من خلال تأجيل مدفوعات اشتراكات العاملين في برامج الحماية الاجتماعية، وتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية، وتقديم دعم للأجور حتى يبقى العاملون على كشوف الرواتب، وتعليق سداد القروض.

دال- اغتنام الفرصة لإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وإصلاح المؤسسات

- إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وإرساء ثقافة الاستجابة والمساءلة والفعالية في المؤسسات العامة؛ ونشر الثقة بهذه المؤسسات بين المواطنين، عملاً بالتزامات الدول بخطة عام 2030 وأطر حقوق الإنسان الدولية. وتتطلب إعادة البناء على نحو أفضل والمنعة إزاء صدمات المستقبل نهجاً على مستوى المجتمع بأسره، يوطد العقد الاجتماعي، ويوسّع نطاق **المشاركة والاحتواء**. ولا بد من رفد هذه الجهود بمجتمع مدني فاعل وإعلام مستقل.

1- تحديات تزداد جسامةً نتيجة لجائحة كوفيد-19

ألف- التكاليف الصحية والبشرية

لا تزال الكلفة الصحية والبشرية لوباء كوفيد-19 في المنطقة العربية منخفضة نسبياً بفعل الإجراءات المبكرة التي اتخذتها الدول الأعضاء في البداية. فحتى 19 تموز/يوليو 2020، بلغ عدد الإصابات 842,206 إصابة، منها 14,956 وفاة. وهذا يمثل متوسطاً لمعدلات الإصابة قدره 1.9 إصابة لكل 1,000 من السكان، و17.8 حالة وفاة لكل 1,000 إصابة، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ 42.6 حالة وفاة لكل 1,000 إصابة.

إلا أن الجائحة أصابت المنطقة العربية في وقت تعاني النُظُم الصحية في العديد من بلدانها من التجزؤ ونقص خدمات الرعاية الأولية. وقد كشفت الجائحة أوجهاً عميقة من عدم المساواة وتفاوتاً شديداً في إمكانات النُظُم الصحية. ففي ثلث البلدان العربية، لا يتجاوز عدد مقدّمي الرعاية الصحية 10 لكل 10,000 من السكان، وفي الثلث الأغنى من البلدان يتراوح عدد مقدمي الرعاية الصحية بين 50 وأكثر من 70 لكل 10,000 من السكان[9]. وتبلغ نسبة الأطباء إلى السكان في المنطقة 2.9 لكل 1,000 من السكان، أي أقل من المتوسط العالمي البالغ 3.42 لكل 1,000 من السكان[10]. وتُلاحظ اتجاهات مماثلة في عدد أسرة المستشفيات ووحدات العناية المركزة والرعاية الأولية، ولكن مع فوارق شاسعة بين البلدان وداخلها. فمع أن المناطق الحضرية تبرز كبؤر لتفشي الوباء، يبقى سكان المناطق الريفية والذين ينتقلون بين المناطق الريفية والحضرية للعمل أو التعليم معرضين لخطر الإصابة أيضاً.

وفي حين أن 61 في المائة من السكان، في المتوسط، يستطيعون الحصول على الخدمات الصحية دون أن يعانوا من ضائقة مالية شديدة، يبقى التباين كبيراً في المعدّلات بين البلدان، من 77 في المائة في الكويت إلى 22 في المائة في الصومال[11]. وبرامج التأمين الصحي مجزأة غالباً، ولا تشمل العاطلين عن العمل أو العاملين في القطاع غير النظامي. والإنفاق من الأموال الخاصة على الرعاية الصحية مرتفع، يبلغ متوسطه 37 في المائة من الكلفة، ولربما يصل إلى 81 في المائة في البلدان الفقيرة[12]. وهذه المدفوعات من الأموال الخاصة تهدد قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها المعيشية الأساسية، وتزيد من إمكانية انتقال العدوى والإصابة بالمرض. وعلى الرغم من وضع آليات للاستجابة لحالات الطوارئ الصحية، وتكثيف جهود الوصول إلى المعلومات والاختبارات والرعاية الصحية اللازمة لحالات كوفيد-19، ستكون للإصابة بالمرض عواقب مدمرة على الفقراء، وقد تلقي بعشرات الملايين في لجة الفقر والتدهور الصحي. وجهود احتواء التفشي غالباً ما تحوّل الموارد عن الخدمات الصحية الاعتيادية، على غرار الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية. وليست جائحة كوفيد-19 باستثناء.

9 Global Health Security Index: https://www.ghsindex.org.
10 المصدر السابق.
11 المصدر السابق.
12 المصدر السابق.

الشكل 2 - انتشار كوفيد-19 في المنطقة العربية

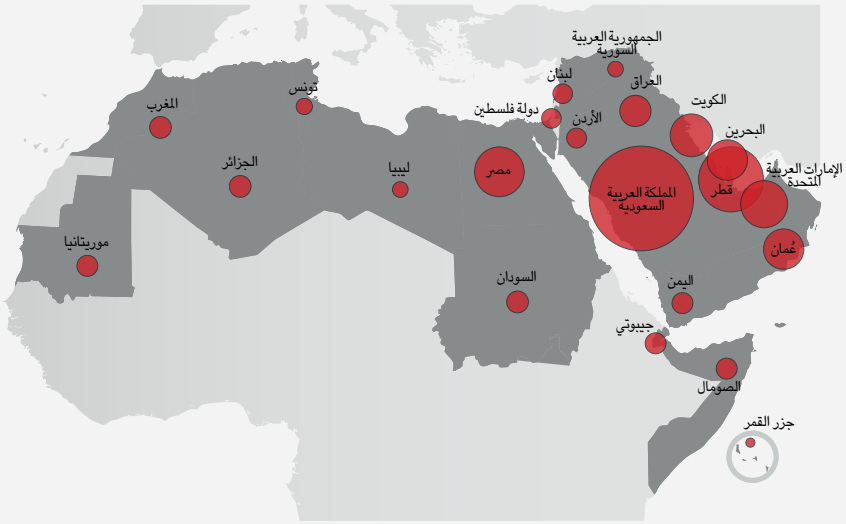

البلد	عدد الإصابات	عدد الوفيات
الجزائر	23,084	1,078
البحرين	36,422	126
جزر القمر	334	7
جيبوتي	5,011	56
مصر	87,775	4,302
العراق	92,530	3,781
الأردن	1,218	11
الكويت	59,204	408
لبنان	2,859	40
ليبيا	1,866	48
موريتانيا	5,873	155
المغرب	17,236	273
عُمان	66,661	318
دولة فلسطين	10,052	65
قطر	106,648	157
المملكة العربية السعودية	250,920	2,486
الصومال	3,119	93
السودان	10,992	693
الجمهورية العربية السورية	496	25
تونس	1,374	50
الإمارات العربية المتحدة	56,922	339
اليمن	1,610	445

الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه، والعلامات المستخدمة فيها، لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبلها رسمياً.

المصدر: منظمة الصحة العالمية (الأرقام حتى ١٩ تموز/يوليو ٢٠٢٠).

الشكل 3 - جهوزية البلدان في مواجهة كوفيد-19

من الأدنى إلى الأعلى	التنمية البشرية			نظام الرعاية الصحية				القدرة على الاتصال	
	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً وفقاً لعدم المساواة (دليل) 2018	عدم المساواة في دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية) 2018	عدد الأطباء (لكل 10,000 شخص) 2010-2018	عدد المرضين والقابلات (لكل 10,000 شخص) 2010-2018	عدد الأسرة في المستشفيات (لكل 10,000 شخص) 2010-2018	الإنفاق على الصحة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) 2016	عدد الاشتراكات في الهواتف النقالة (لكل 100 شخص) 2017-2018	عدد الاشتراكات في النطاق العريض الثابت (لكل 100 شخص) 2017-2018
الإمارات العربية المتحدة	0.866	..	..	23.9	56	12	3.5	208.5	31.4
المملكة العربية السعودية	0.857	..	..	23.9	57	27	5.7	122.6	20.2
قطر	0.848	..	..		66	12	3.1	141.9	9.6
البحرين	0.838	..	..	9.3	25	20	4.9	133.3	11.8
عمان	0.834	0.732	12.2	19.7	43	16	4.3	133.4	8.7
الكويت	0.808	..	..	25.8	70	20	3.9	178.6	2.5
الجزائر	0.759	0.604	20.4	18.3	22	19	6.6	121.9	7.3
تونس	0.739	0.585	20.8	12.7	26	23	7	127.7	8.8
لبنان	0.730	..	..	22.7	26	29	8.0	64.5	0.1
الأردن	0.723	0.617	14.7	23.4	34	14	5.5	87.6	4
ليبيا	0.708	..	..	21.6	67	37	..	91.5	4.8
مصر	0.700	0.492	29.7	7.9	14	16	4.6	95.3	6.7
دولة فلسطين	0.690	0.597	13.5	..	..	..	..	89.5	7.5
العراق	0.689	0.552	19.8	8.2	17	14	3.3	94.9	11.7
المغرب	0.676	..	..	7.3	11	11	5.8	124.2	4.3
الجمهورية العربية السورية	0.549	..	..	12.2	15	15	..	98.4	7.8
جزر القمر	0.538	0.294	45.3	1.7	9	22	7.6	59.9	0.2
موريتانيا	0.527	0.358	32.1	1.8	10	..	4.2	103.7	0.3
السودان	0.507	0.332	34.6	4.1	8	8	5.7	72.0	0.1
جيبوتي	0.495	..	..	2.2	5	14	3.5	41.2	2.7
اليمن	0.463	0.316	31.8	3.1	7	7	5.6	55.2	1.4
الصومال	..	..	..	0.2	1	9	..	48.8	0.7
المناطق									
الدول العربية	0.703	0.531	24.5	11.1	21	15	4.9	100.3	7.4
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.741	0.618	16.6	14.8	22	35	4.8	117.6	21.3
أوروبا وآسيا الوسطى	0.779	0.689	11.5	24.9	61	51	5.2	107.3	14.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.759	0.589	22.4	21.6	47	20	8.0	103.6	12.8
جنوب آسيا	0.642	0.520	19.0	7.8	17.0	8	4.1	87.7	2.2
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0.541	0.376	30.5	2.1	10.0	8	5.3	76.9	0.4
أقل البلدان نمواً	0.528	0.377	28.6	2.5	6	7	4.2	70.9	1.4
العالم	**0.731**	**0.596**	**18.6**	**14.9**	**34**	**28**	**9.8**	**104.0**	**14.0**

المصدر: بالاستناد إلى دليل التنمية البشرية.

وعلاوة على مكامن الضعف الهيكلية التي تشوب نُظُم الرعاية الصحية في المنطقة، دمّر الصراع بنىً أساسية صحية يصعُب تعويضها وحرم العديد من السكان الرعاية الأساسية. وقد أدى هذا الواقع إلى وفاة عدد من العاملين في الرعاية أو هجرتهم، وإلى انقطاع في خدمات للرعاية الصحية هي الآن ضرورية للغاية. وتسبب الصراع أيضاً بضغوط إضافية غير متوقعة على النُظُم الصحية الوطنية التي بات عليها أن تقدم الخدمات إلى 11.5 ملايين من اللاجئين، ومنهم اللاجئون في دولة فلسطين، و14.5 مليوناً من النازحين داخلياً في المنطقة[13]، واضطر الكثيرون منهم إلى النزوح مراراً. ويقيم اليوم الملايين في مخيمات أو مساكن غير نظامية أو في مجتمعات محلية تفتقر، في أحيانٍ كثيرة، إلى الرعاية الصحية المنتظمة، وكذلك إلى خدمات المياه والصرف الصحي الضرورية للغاية. وتعيش هذه الجموع في أماكن مكتظة صغيرة يصعُب فيها التباعد الاجتماعي، إن لم يستحل، ما يفاقم احتمال انتشار الفيروس ويقوّض إجراءات الاحتواء والتخفيف الأساسية، ويزيد من تعرض هؤلاء الأفراد للتمييز والوصم والعقاب الجماعي. ويتزايد في المجتمعات المضيفة انطباع مفاده أن عبء رعاية اللاجئين والنازحين لا يمكن الاستمرار في تحمله في غياب الدعم الكافي من المجتمع الدولي.

باء- التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

من المرجح أن تكون آثار الجائحة الاقتصادية كبيرة في المنطقة العربية. وقد تفاقمت تداعيات انتشار الجائحة مع شدّة الاعتماد على قطاعات النفط والسياحة والتحويلات المالية، في ظل حالات الصراع والاحتلال المزمنة، لتزيد من أعباء الأزمة على المنطقة العربية. والجدير بالذكر، في هذا الإطار، أن اقتصادات المنطقة لم تتعافَ بالكامل من الأزمة المالية العالمية لعام 2008، ولا من الهبوط في أسعار النفط في عام 2014. ومن المرجح أن يؤدي الانخفاض الكبير في أسعار النفط في أوائل عام 2020 والاستمرار المتوقع في تدني الطلب على النفط إلى تعاظم أثر الوباء على المجتمع والاقتصاد، فتزداد جهود التعافي صعوبة وتعقيداً. وأما البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة أصلاً، فقد زادتها الأزمة ضعفاً. **ويُتوقع للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية أن ينخفض** بنحو 152 مليار دولار، نتيجة لانكماش في النمو نسبته 5.7 في المائة، تتوقعه الدراسات بين عامي 2019 و2020 [14]. وتسجل أسواق الأسهم العربية الرئيسية خسائر متوسطها 23 في المائة، استنزفت قسماً من ثروة المنطقة. ودفعت العوامل السابقة صندوق النقد الدولي إلى مراجعة توقعاته الاقتصادية للشرق الأوسط وشمالي أفريقيا وخفضها إلى أدنى مستوى تصله منذ 50 عاماً[15].

ويتوقع للإيرادات المالية للمنطقة، وهي إيرادات في غاية الأهمية لجهود التخفيف، أن تتكبد خسائر بقيمة 20 مليار دولار من الضرائب غير المباشرة، تشمل 5 مليارات دولار من رسوم الاستيراد و15 مليار دولار من الضرائب غير المباشرة الأخرى، مثل ضريبة القيمة المضافة وضرائب الاستهلاك المحددة. وسيؤثر ذلك سلباً على الإيرادات الحكومية، لا سيما في حالة الاقتصادات العربية غير الغنية بالنفط. وإزاء هذه الظروف، ستزيد الاستجابة للأزمة من العجز المالي، من متوسط قدره 2.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى أكثر من 10 في المائة في عام 2020. ومن المرجح أن يُموَّلَ هذا العجز بزيادة الاقتراض، ما سيثقل معظم البلدان العربية بمزيد من الديون. فقد كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة في معظم البلدان العربية المتوسطة الدخل، بمتوسط بلغ 91 في المائة في عام 2018، وبلغت في لبنان والسودان مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها، بنسبتي 151 في المائة و212 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب. فلا بد، أثناء السعي إلى الاقتراض الإضافي، من التفاوض على تدابير للاستدامة مع الجهات الدائنة.

13 UNHCR, https://www.unhcr.org/search?comid=56b079c44&&cid=49aea93aba&tags=globaltrends.

14 International Monetary Fund, *Regional Economic Outlook Update*, available at https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2020/07/13/regional-economic-outlook-update-menap-cca#report.

15 المصدر السابق.

الشكل 4 - مجموع الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى تزايد في معظم بلدان المنطقة في عام 2020 بسبب كوفيد-19 (بالنسبة المئوية)

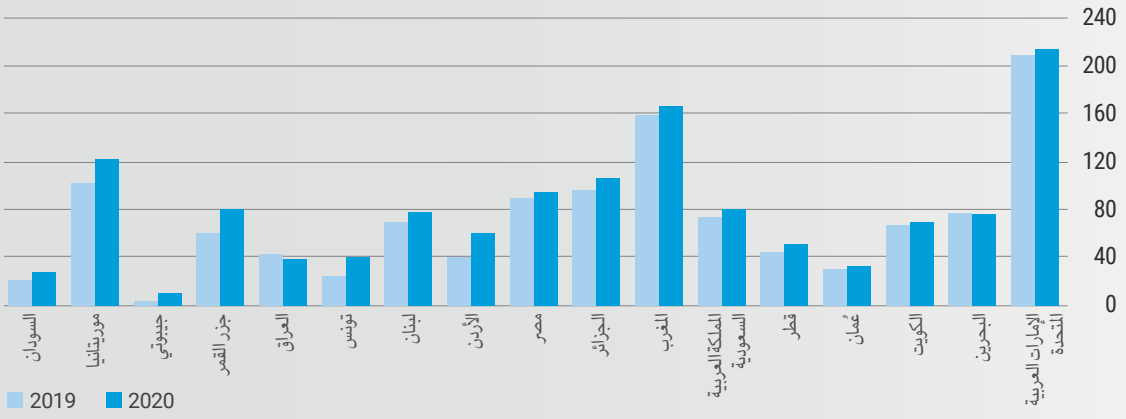

المصدر: الإسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٩-٢٠٢٠، الموجز.

ومقارنة مع مجموعات حوافز بقيمة 9.6 تريليون دولار قدمتها البلدان في جميع أنحاء العالم، لا تتجاوز القيمة التراكمية في المنطقة العربية 102 مليار دولار، أي ما يعادل 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 11 في المائة[16]. وعندما تُستثنى ضمانات القروض والدعم الائتماني من هذه المجموعات، تنخفض قيمتها إلى 95 مليار دولار فقط، قدمت حصة كبيرة منها حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي[17].

والتدابير الضرورية للحد من انتشار وباء كوفيد-19 تؤدي إلى خسارة في الوظائف في جميع القطاعات، ولا سيما قطاع الخدمات الذي يتوفر فيه النصيب الأكبر من فرص العمل في المنطقة العربية. وتقدر منظمة العمل الدولية الخسارة بنحو 10.6 في المائة من ساعات العمل في المنطقة العربية بأسرها خلال الربع الثاني من عام 2020، مقارنة بالربع الأخير من عام 2019، ما يعادل نحو 17 مليون فرصة عمل بدوام كامل إذا ما حُسبت بأسبوع عمل يتألف من 48 ساعة[18].

وقد يقع القدر الأكبر من هذه الخسائر في القطاعات الأشد تعرضاً للخطر، مثل قطاعات الفنادق والمطاعم، والتصنيع، والتجارة بالتجزئة، والأنشطة التجارية والإدارية، ويعمل في هذه القطاعات 18.2 مليون شخص[19]. ويتوقع أيضاً أن يتكبد القطاع الاقتصادي غير النظامي نصيباً أكبر من الخسائر، فيقدّر أن ما نسبته 89 في المائة من العاملين في هذا القطاع سيتأثرون تأثراً بالغاً بتدابير الإغلاق[20]. وفي منطقة عانى 14.3 مليوناً من سكانها من البطالة قبل الجائحة[21]، ستشكل فرص العمل المفقودة هذه مصدراً محتملاً إضافياً لعدم الاستقرار، ومسؤولية اجتماعية واقتصادية إضافية تتحملها الدولة.

وتتعاظم التكاليف البيئية للجائحة بسبب أنماط النمو الاقتصادي السائدة، التي تعتمد بدرجة كبيرة على الاستخراج المفرط لموارد طبيعية غالباً ما تكون محدودة وغير متجددة، وإدارة النفايات بطرائق لا ترقى إلى المطلوب. وقد اقترنت أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، على مدى العقود الماضية، بتبعات تغيُّر المناخ العالمي لتساهم في مزيد من ندرة المياه واستهلاك الطاقة، مع ما يرتبط بذلك من انبعاثات لغازات الاحتباس الحراري، وأدى ذلك بدوره إلى تفاقم

16 ESCWA stimulus tracker, available at http://covdata.unescwa.org/RPT/RPTDSH1.aspx.
17 المصدر السابق.
18 Estimates from International Labour Organization, *ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work*, fourth edition, 27 May 2020.
19 المصدر السابق.
20 United Nations Develpment Programme, *Human Development Report*.
21 ILOSTAT database, available at ilostat.ilo.org.

تدهور الأراضي والتصحر، وتصاعد تكاليف استيراد الأغذية والطاقة، وتزايد توليد النفايات.

وقد نتج من توقف الأنشطة الاقتصادية انخفاضٌ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسنٌ في نوعية الهواء. غير أن هذه الغازات يتوقع أن تعاود الارتفاع إلى مستوياتها السابقة، وربما أكثر، مع ما تعد به البلدان من خطط نشطة للتعافي الاقتصادي.

ويسلط انتشار هذا الوباء الضوء على **مدى النكسات التي تعرضت لها مكاسب التنمية البشرية** في معظم البلدان العربية، والتي نجمت عن الصراع في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن. وعدم المساواة في الدخل في المنطقة يتزايد باستمرار. وعلاوة على ذلك، فالفجوة بين الجنسين في التنمية البشرية، التي تُقاس بدليل التنمية حسب الجنس، هي الأكبر بين جميع مناطق العالم. ففي المنطقة العربية، يقل نصيب الفرد من الدخل للنساء بنسبة 78.9 في المائة[22]، في المتوسط، عن دخل الرجال، كما لا تزال تشريعات المساواة بين الجنسين في معظم البلدان العربية في تأخر ملحوظ عما هي عليه في سائر بلدان العالم.

جيم- القيود الدولية والعابرة للحدود التي تفاقم تبعات جائحة كوفيد-19

تشمل القيود الإقليمية والعابرة للحدود التي تفاقم تبعات جائحة فيروس كورونا المستجد تلك التي وُضعت على التجارة والنقل والاستثمار الأجنبي المباشر، علاوة على القيود التي يتسبب بها الصراع، ومن المرجح أن تعوق هذه القيود جهود التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة.

ومن أصل تريليون دولار من الصادرات، من المتوقع أن تخسر المنطقة العربية 35 مليار دولار بسبب أزمة الجائحة، باستثناء إيرادات النفط. وحيث إن معظم صادرات المنطقة ترتبط بقطاع الطاقة، سيعني الهبوط العالمي في أسعار النفط والتخفيضات الحادة في الإنتاج أن المنطقة ستجيل انخفاضاً في عائدات النفط والغاز من 329 مليار دولار في عام 2019 إلى 197 مليار دولار في عام 2020، أي خسارة بنسبة 40 في المائة.

وفي حين يرجح للنفط أن يمثل القطاع الرئيسي لانخفاض الصادرات من المنطقة العربية، يتوقع أن تكون الزراعة والمنتجات الغذائية هي ثاني أكثر القطاعات تضرراً، بانخفاض نسبته 6 في المائة، يليها قطاع المنسوجات والملابس بنسبة 5 في المائة.

ومن المتوقع أيضاً أن تنخفض قيمة **الواردات** بحوالي 111 مليار دولار عن المبلغ المعتاد البالغ 828 مليار دولار الذي كانت عليه قبل تفشي الوباء. ورغم أن السلع الاستهلاكية تمثل حصة كبيرة من الانخفاض في الواردات، ستمر الواردات من المعدات والمواد الخام بمرحلة عسيرة هي أيضاً، ما سيُضعف الآمال في التعافي السريع.

ومن المرجح أن تمثل المنتجات المصنعة النصيب الأكبر من الانخفاض في واردات المنطقة. ومن المتوقع أيضاً أن تتأثر واردات التعدين والمنتجات الكيميائية والزراعة والمنتجات الغذائية تأثراً شديداً بالوباء.

فالنقل، كآلية لتيسير التجارة وتعزيز الأنشطة الاقتصادية، سيؤدي دوراً رئيسياً في التعافي الاقتصادي بعد أزمة الجائحة. ولكن ضعف الربط بالطرق والسكك الحديدية في البلدان العربية ستكون له تداعيات على مساهمات التجارة بين بلدان المنطقة في جهود التعافي. وكذلك، ورغم أن شركات النقل الجوي العربية شهدت تنامياً كبيراً في إيراداتها في عام 2019، يتعرض هذا القطاع، في عام 2020، إلى خطر خسارة ما يقرب من 23 مليار دولار من الإيرادات و2.4 مليون وظيفة.

ويُرجَّح للاستثمار الأجنبي المباشر أن ينخفض بنسبة تصل إلى 45 في المائة، ما سيحرم المنطقة من 17.8 مليار دولار كان يمكن استخدامها في جهود التعافي وإيجاد فرص العمل. وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفضت بالفعل قبل تفشي الوباء، لتصل إلى 31 مليار دولار في عام 2018 بعد أن بلغت ذروة قيمتها 88.5 مليار دولار في

22 United Nations Development Programme, *Human Development Report*.

عام 2008. والقطاعات التي يمكن أن تتأثر أكثر من غيرها بانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر هي الصناعات الكهربائية وصناعات النقل، مع أنها أكثر القطاعات التي دمجت فيها بلدان المنطقة ضمن سلاسل القيمة العالمية.

الشكل 5 - انخفاض الواردات حسب القطاعات نتيجة لكوفيد-19

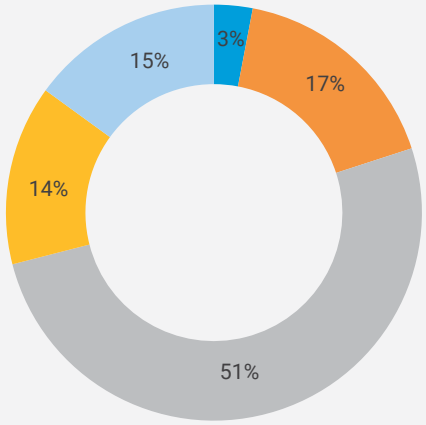

الشكل 6 - انخفاض الصادرات حسب القطاعات نتيجة لكوفيد-19

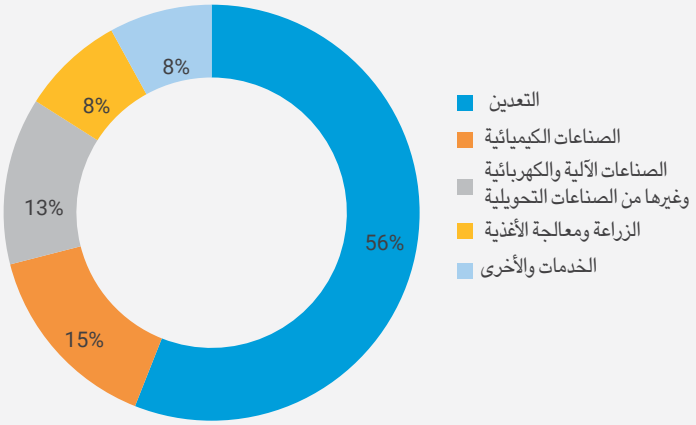

المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام نموذج محاكاة التجارة العالمية الذي وضعته للبلدان العربية.

2- مصادر المخاطر في المنطقة العربية

ألف- الصراع والأوضاع الإنسانية

لقد تسبب الصراع المسلح في المنطقة العربية، على مدى العقد الماضي، بمعاناة تكاد لا توصف، وأوقع خسائر اقتصادية جسيمة. فالعنف والصراع يمثلان عقبة رئيسية أمام التصدي للجائحة، إذ يأسران ملايين من البشر في دوامة مخاطر صحية وإنسانية وحقوقية واجتماعية واقتصادية ما كانوا ليتعرضوا لها لولا ذلك الصراع.

وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة في 23 آذار/مارس 2020 إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لتيسير المعونة المنقذة للحياة، وتهيئة الظروف لحفظ السلام. ووافقت الأطراف المتصارعة في عدد من البلدان العربية على الالتزام بهذه الدعوة. وبناء على دعوة الأمين العام، حث مجلس الأمن أيضاً، في القرار 2532 المؤرخ 1 تموز/يوليو 2020، جميع أطراف الصراعات على الالتزام بهدنة إنسانية فورية ودائمة لإتاحة سبل آمنة وخالية من العوائق لوصول المساعدة المنقذة للأرواح. وأصدر أكثر من 110 منظمات للمجتمع المدني تقودها المرأة، في بلدان متأثرة بالصراع في المنطقة العربية، إعلاناً مشتركاً لدعم دعوة الأمين العام إلى الوحدة في مواجهة الجائحة[23]. لكن هذه المواقف لم تسفر، حتى الآن، عن وقف إطلاق النار الموعود، فيستمر العنف، وتطغى الاحتياجات الإنسانية على جهود وضع المجتمعات المحلية المتضررة على مسار التعافي.

وفي المنطقة سبعة بلدان تغطيها الخطة الإنسانية العالمية لمواجهة الجائحة، ما يدلّ على أن هذه البلدان تواجه أوضاع طوارئ إنسانية حتى قبل أزمة الجائحة[24]. وضمان وصول المساعدات الإنسانية واستمرارية المساعدة المنقذة للحياة هما خط الدفاع الأول ضد تفشي كوفيد-19 بين الأفراد الأشد تعرضاً للمخاطر في المنطقة. وإذا شكّل الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة الإنسانية في المنطقة العربية بلداً، سيكون هذا البلد هو ثاني أكثر بلدان المنطقة سكاناً، إذ يحتاج 55.7 مليون شخص في المنطقة إلى المساعدة الإنسانية. وتوضح هذه الأرقام مدى ما تشهده المنطقة من تعرضٍ للمخاطر. والحالة في اليمن، على وجه الخصوص، شديدة السوء، حيث يحتاج 24.1 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وأما عدد المحتاجين إلى المساعدة في الجمهورية العربية السورية، فيبلغ 11.1 مليون شخص، إلا أن استمرار الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المحتاجين لا يزال يشكل تحدياً كبيراً. وتشمل البلدان الأخرى المثيرة للقلق العراق (4.1 مليون نسمة) والسودان (9.3 مليون) والصومال (5.2 مليون) وليبيا (830,000)[25]. وبالنسبة إلى 2.4 مليون لاجئ فلسطيني[26]، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يحتاجون إلى المساعدة، تضيف ظروف الاحتلال مجموعة أخرى من أوجه التعرض لمخاطر الوباء. والأوضاع في غزة بالغة الصعوبة في ظل الاحتلال والإغلاق، ما تسبب بظروف عصيبة، ولا سيما مع انهيار قدرة المنظومة الصحية على التصدي للوباء.

23 https://www.scribd.com/document/462793101/Ceasefire-Declaration-by-Women-s-CSOs-ENG.
24 https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Global-Humanitarian-Response-Plan-COVID-19.pdf.
25 المصدر السابق.
26 https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-needs-overview-and-humanitarian-response-plan-2020-dashboard.

الشكل 7- اللاجئون والأشخاص الذين يعيشون في وضع لجوء في المنطقة العربية كانون الأول/ديسمبر 2019

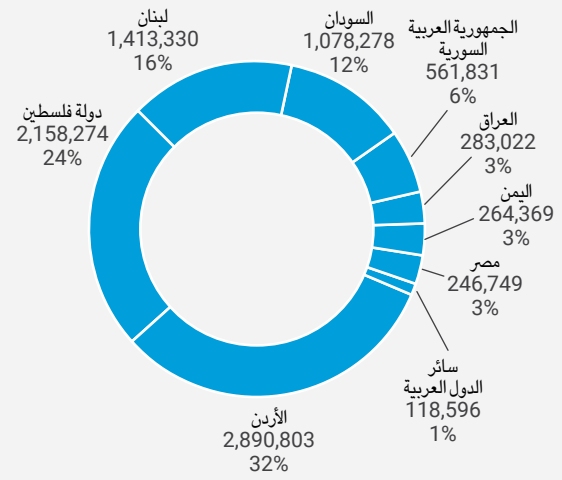

الشكل 8- النازحون داخلياً في المنطقة العربية، كانون الأول/ديسمبر 2019

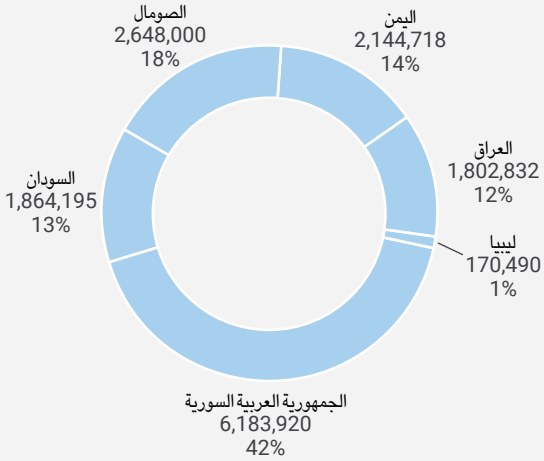

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرير الاتجاهات العالمية، 2019.

ونُظُم الرعاية الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي الفعالة هما بالغا الأهمية لاحتواء الفيروس. إلا أن ما تحتاج إليه هذه البلدان من مساعدة إنسانية تبلغ أشد درجاتها في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فتشير التقديرات إلى أن 41.1 مليون شخص هم في حاجة إلى المساعدة الصحية وأن 38.8 مليوناً هم في حاجة إلى المساعدة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية[27].

وستكون تبعات أزمة الجائحة شديدة الوطأة على 26 مليون **لاجئ ونازح داخلياً**[28] تستضيفهم المنطقة، يعيش العديد منهم في مستوطنات أو مخيمات غير رسمية، دون إمكانيات كافية للوصول إلى خدمات حيوية كالرعاية والمياه والمرافق الصحية. ومن المرجح أن تتزايد أعداد هؤلاء الأشخاص بسبب ازدياد حدة القتال في الجمهورية العربية السورية وليبيا.

وكذلك، فإن الحواجز التي تحول دون الحصول على سُبُل العيش الموثوقة، ومحدودية فرص الوصول إلى الرعاية الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي، والتعرض للضغوط الاجتماعية والاقتصادية تجعل النازحين داخلياً واللاجئين من بين أكثر الفئات تعرضاً للخطر. ويؤدي انقطاع الرعاية عن الحالات المزمنة إلى إضعاف الصحة العامة وزيادة التعريض للأمراض والمضاعفات، لا سيما وأن 16 مليوناً من النازحين واللاجئين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بدرجات تتفاوت بين المعتدلة إلى الشديدة.

وقد شهدت البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من النازحين ضغوطاً متزايدة على أسواق عملها المحلية، ولا سيما في القطاعات غير النظامية التي تشكل الملاذ الرئيسي الذي يجد فيه النازحون عملاً. وفي هذا السياق، يواجه النازحون داخلياً واللاجئون مصاعب جمة في الحصول على العمل وتأمين سُبُل العيش، لا سيما وأن معظمهم لا تغطيه شبكات موثوقة للحماية الاجتماعية. وفي هذه الظروف ما يؤكد على أهمية تقديم المساعدة المالية إلى اللاجئين والنازحين داخلياً، وإلى المجتمعات المحلية التي تستضيفهم، للتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية والحفاظ على الاستقرار.

وفي هذه الظروف الصعبة، تتزايد كلفة تأمين **المساعدة الإنسانية المتواصلة** بينما تنشأ بفعل انتشار الجائحة حواجز جديدة نتيجة للقيود على السفر، واختلالات النظم اللوجستية، وإجهاد نُظُم الرعاية الصحية. وقد أدت هذه العقبات إلى زيادة كلفة وصول المساعدة المنقذة للحياة إلى كافة المحتاجين في جميع أنحاء المنطقة.

27 https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Global-Humanitarian-Response-Plan-COVID-19.pdf.
28 UNHCR, https://www.unhcr.org/search?comid=56b079c44&&cid=49aea93aba&tags=globaltrends.

ففي عام 2020 وحده، تحتاج المنطقة العربية إلى مبلغ إضافي قدره 1.7 مليار دولار للتصدي لمخاطر وآثار الجائحة[29] على الأفراد الأشد انكشافاً إزاء الأزمات الإنسانية في بلدان المنطقة المتأثرة بهذه الأزمات.

باء- الفئات المعرضة للمخاطر وعدم المساواة

تتسبب أزمة جائحة كوفيد-19 **بتفاقم المخاطر المحدقة** بجميع الفئات الاجتماعية.

وقد كان **الفقر وعدم المساواة** في ازدياد في البلدان العربية حتى قبل تفشي الوباء. فقوّض عدم المساواة والتمييز التقدم الذي أحرزته المنطقة في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. ويؤثر تزايد عدم المساواة على حقوق الإنسان ويهدد السلام والتماسك الاجتماعي. والمنطقة هي الوحيدة في العالم التي يتزايد فيها الفقر المدقع. واليوم، وفي ظل غياب الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع، يحدق خطر تفاقم الفقر بجميع الفئات المعرضة، ولا سيما اللاجئين والمهاجرين والنازحين، والنساء، والشباب، والعاطلين عن العمل، والمقيمين في الأحياء الفقيرة، والعاملين في القطاع غير النظامي. وبسبب هذا الوباء، سينضم 14.3 مليون شخص إلى صفوف الفقراء، ما سيرفع عددهم الإجمالي إلى 115 مليون نسمة، أي أكثر بقليل من 32 في المائة من سكان البلدان العربية المتوسطة الدخل وأقل بلدان المنطقة نمواً. وازدياد أعداد الفقراء قد يدفع بدوره إلى ازدياد أعداد الذين يعانون من نقص التغذية بحوالي 1.9 مليون شخص.

ومع توجيه ميزانيات الصحة والموارد الأخرى نحو التعامل مع حالة الطوارئ التي تسبب بها تفشي الجائحة، يتوقع أن تمر الخدمات الصحية غير المتصلة بالتصدي للجائحة بمرحلة عسيرة. ويواجه ما يقرب من 60 مليون إنسان لديهم **حالة إعاقة** واحدة أو أكثر في المنطقة العربية[30] خطر المعاناة، وبدرجة غير متناسبة مع غيرهم. وتتعرض النساء ذوات الإعاقة لمخاطر التعرض للعنف بدرجة أكبر من غيرهن من النساء. وتعاني مجتمعات محلية عربية عديدة، أصلاً، من عدم كفاية الهياكل الأساسية، وتقييد التنقل، وتدني الالتحاق بالتعليم، ومحدودية المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، علاوة على التمييز والوصم.

والمهاجرون، الذين يمثلون 40 في المائة من مجموع العاملين في المنطقة، يُرجَّح أن يعرضهم الوباء لشدائد قاسية من حيث إمكانية الوصول إلى الخدمات، وفقدان الوظائف والقدرة على العودة إلى بلدانهم الأصلية. وسيشكل الانخفاض الكبير في التحويلات المالية عامل ضرر ذا حدين على الاقتصادات العربية وعلى المهاجرين وأسرهم، إذ يعرض ملايين الأفراد داخل المنطقة وخارجها لخطر الفقر المدقع وتزايد أوجه التعرض للخطر.

ومع أن الدلائل الأولى المستقاة من انتشار الجائحة تشير إلى أن الشباب أقل تأثراً بتداعياتها الصحية مقارنة مع الفئات العمرية الأخرى، سيكون للجائحة آثار اجتماعية واقتصادية مباشرة وطويلة الأمد عليهم. فالمدارس والجامعات في حالة إغلاق جزئي أو كلي، والوصول محدود إلى مراكز الشباب وغير ذلك من الفضاءات العامة، ما يؤثر على تعليم 110 ملايين تلميذ في المنطقة[31]. وتضع تدابير الإغلاق والتباعد الاجتماعي صحة الشباب العقلية في دائرة الخطر، كما سيؤدي التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الأزمة إلى تفاقم التحديات التي يواجهها الشباب في سوق العمل، فمعدلات البطالة بين الشباب أعلى من غيرهم، وهم أكثر عرضة للبطالة بخمس مرات من نظرائهم البالغين[32].

وتحتضن المنطقة 32 مليوناً من **كبار السن**[33]، وهم أشد عرضة لخطر مضاعفات فيروس كوفيد-19. ويتفادى أشخاص عديدون، على الصعيدين العالمي والإقليمي، الحصول على الرعاية الصحية للحالات غير المتصلة بفيروس كوفيد-19 مخافة العدوى. ويشتد تأثر كبار السن في المنطقة بالتبعات غير الطبية للجائحة. ففي حين لا تتوفر، في معظم

29 https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Global-Humanitarian-Response-Plan-COVID-19.pdf.

30 United Nations, *World Population Prospects 2019*, available at https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population.

31 UNICEF, "Middle East and North Africa Region COVID-19: Situation Report No.1", 2020, available at https://www.unicef.org/mena/media/8061/file/MENA per cent20SitRep_COVID per cent2019 per cent20#1_31 per cent-20March per cent202020.pdf per cent20.pdf.

32 International Labour Organization, "ILOSTAT Database", 2017, available at https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS?locations=ZQ.

33 المصدر السابق.

البلدان العربية، برامج شاملة للجميع أو لفئات واسعة في المجتمع من أجل معاشات التقاعد في سن الشيخوخة والتأمين الصحي، يضطر العديد من كبار السن إلى البقاء معتمدين مالياً على أفراد الأسرة، الذين قد يكونون هم فقراء بدورهم أو قد ينزلقون إلى الفقر بسبب الأثر الاقتصادي للوباء، ما سيزيد من تعرض كبار السن للمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي ارتفاع مستويات الأمية بين كبار السن في المنطقة إلى تفاقم الفجوة الرقمية وزيادة العزلة الاجتماعية وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات بالنسبة إلى مليونين من كبار السن يعيشون بمفردهم[34].

الشكل 9 - توزيع الثروة في المنطقة العربية

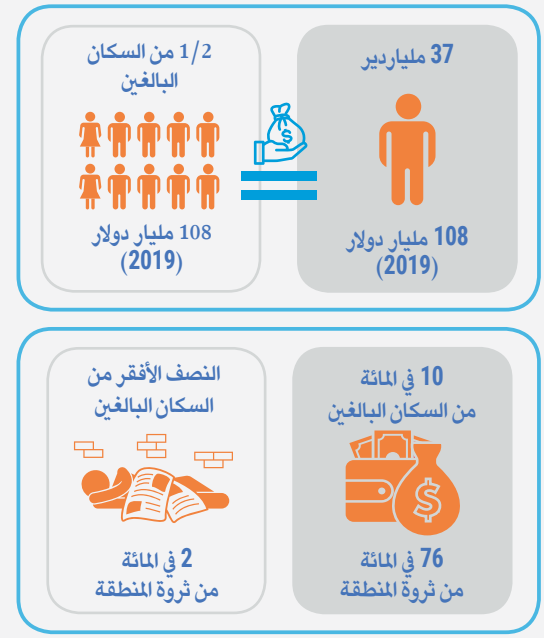

المصدر: الإسكوا، E/ESCWA/2020/Policy Brief.7.

وتواجه **المرأة** على الصعيد العالمي وفي البلدان العربية أوجهاً متداخلة من عدم المساواة، وحواجز عميقة الجذور تزيد من تعرضها لمخاطر الجائحة وآثارها. فالمشاركة الاقتصادية للمرأة العربية هي الأدنى في العالم، ولا تتجاوز 25 في المائة، كما أن أكثر من 39 في المائة من الشابات العربيات عاطلات عن العمل[35]. وتشكل النساء في المنطقة 62 في المائة من القوى العاملة غير النظامية[36]، وتعمل النساء في هذا القطاع في الزراعة ومجالات أخرى لا توفر لهن أمناً وظيفياً ولا تأميناً صحياً. وتتحمل النساء، في أحيان كثيرة، مسؤولية إضافية هي رعاية الأقارب المباشرين وأفراد الأسرة الممتدة. ومع محدودية فرص الحصول على الأراضي والموارد المالية مقارنة بالرجال، ستكون وطأة الآثار الاقتصادية للوباء أشد على النساء في المنطقة العربية. ويتسارع تحول الجائحة الحالية إلى أزمة حماية، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات. فاجتماع ظروف الحجر وفقدان الدخل والعزلة وزيادة الاحتياجات النفسية والاجتماعية أدى إلى تزايد أعباء العمل والرعاية غير المدفوعي الأجر، الكبيرة أصلاً، على النساء، وأدى كذلك إلى انتشار العنف القائم على نوع الجنس، الذي يُرتكب في الغالب ضد النساء والفتيات. فهذا العنف، الذي عانت منه 37 في المائة من نساء المنطقة قبل الأزمة، قد تزايد بصورة حادة بعد وقوعها[37].

وفي جميع أنحاء العالم، مئات الملايين من **الأطفال** هم خارج المدارس اليوم. وحتى قبل أزمة الجائحة، ضمت المنطقة العربية أكثر من 16 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس بسبب الصراع و/أو الفقر[38]. ويُرجّح لهذه الأعداد أن تزداد، وخصوصاً من الفتيات، حتى بعد التخفيف من تدابير الإغلاق وإعادة فتح المدارس تدريجياً. والتفاوت كبير في التعليم في جميع أنحاء المنطقة، سواء أكان من حيث نوعية التعليم أم إمكانية الوصول إليه. وسيكون لعدم المساواة في هذا القطاع تأثيرات بالغة في مدى قدرة الأطفال على تحمّل تبعات الإغلاق في الأمدين القصير والطويل. وتبرز في المنطقة اتجاهات تنذر بالخطر على الأمن الغذائي ومعدلات سوء التغذية، ويرجح لهذه الاتجاهات أن تنحو إلى التدهور مع تزايد الفقر وعدم إمكانية استفادة الأطفال من الوجبات المدرسية، لغيابهم عن

34 المصدر السابق.

35 WA and the United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women.

36 المصدر السابق.

37 World Health Organization, *Global and regional estimates of violence against women: prevalence and health effects of intimate partner violence and non-partner sexual violence*, 2013, available at https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/85239/9789241564625_eng.pdf;jsessionid=DE3035B0E0C800C0988C9BB48BB626FA?sequence=1.

38 https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Global-Humanitarian-Response-Plan-COVID-19.pdf.

اللاجئون الفلسطينيون: شريحة سكانية شديدة التعرض لآثار جائحة كوفيد-19

أكثر من 5.6 مليون لاجئ فلسطيني مسجل لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الأردن والجمهورية العربية السورية، ولبنان، وقطاع غزة، والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد بلغ الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين مستويات مرتفعة جداً، فنسبة الفقراء منهم أكثر من 50 في المائة، تزيد بضعفين أو حتى ثلاثة على معدلات الفقر في البلدان المضيفة. وفي عام 2018، قدرت الأونروا أن 91 في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية يعيشون على أقل من دولارين في اليوم إذا استثنيت من الحسابات أي مساعدات نقدية تقدم لهم. وقد تعرض لاجئون فلسطينيون للتشريد مراراً بعد نشوب الصراع في الجمهورية العربية السورية في عام 2011، فبات بعضهم ''لاجئين لمرة ثالثة''. ودُمرت مخيمات أو أُفرغت بالكامل، استُهدف بعضها أثناء الصراع. وأما اللاجئون الذين نزحوا إلى الأردن ولبنان، فالعديد منهم ليس لديه تصاريح إقامة، فيعتمد هؤلاء على مساعدات من وكالات إنسانية، ودخل يحصّلونه من أعمال منخفضة الأجر.

وتشير التقديرات إلى أن نصف مجموع اللاجئين الفلسطينيين العاملين والمسجلين يزاولون أعمالاً بالمياومة أو في القطاعات غير النظامية، فليس لديهم دخل منتظم. ولأنهم لا يملكون مدخرات يمكنهم الاعتماد عليها، فهم يتأثرون مباشرة بالتجميد الحالي للأنشطة الاقتصادية بسبب تفشي جائحة كوفيد-19. كما أثر الانحسار في فرص العمل المتاحة في بلدان مجلس التعاون الخليجي على اللاجئين الفلسطينيين، الذين درجوا، لأجيال، على طلب العمل في تلك البلدان، وإرسال تحويلات مالية باتت حيوية لأسرهم الممتدّة.

ويعيش العديد من اللاجئين الفلسطينيين في ظروف بالغة الصعوبة في ظل استمرار الاحتلال وتزايد عمليات الإغلاق في غزة، والاحتلال في الضفة الغربية، والصراع في الجمهورية العربية السورية، والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي في لبنان. ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي يبلغ عددها 58 مخيّماً، هي في الغالب مكتظة، والأبنية فيها لا تستوفي معايير السلامة والراحة، وينتشر فيها الفقر مقارنة بالمناطق المحيطة بها، ما يشكل تحديات خطيرة أمام تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي المنزلي والعزلة الذاتية أثناء الوباء.

وتكفل مراكز الرعاية الصحية التابعة للأونروا الفرز والاختبار للكشف المبكر عن حالات الإصابة بالفيروس، وإحالة هذه الحالات. وهذا في صلب ولاية الأونروا، التي تشتمل على تكليف بتزويد اللاجئين بالمساعدة الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة، إلا أن قدرة الأونروا على مواصلة أنشطتها مهددة باستمرار بسبب أزمتها المالية.

المدارس بسبب إجراءات الإغلاق الواسعة. ولا تغطي الأهداف المنشودة من برامج المساعدة الاجتماعية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، عموماً، نمو الأطفال على المدى البعيد.

لقد أضحى بيّناً أن عدم المساواة عامل لا يستهان به في تقويض المنعة إزاء الجائحة وآثارها. فمستويات عدم المساواة في البلدان العربية هي من بين الأعلى في جميع أنحاء العالم. ويُقدّر معامل جيني للمنطقة للثروة بحوالي 83.9. وحتى مع حساب عدم المساواة داخل كل بلد بمفرده، يقدر متوسط قيم معامل جيني للثروة الوطنية بحوالي 73.6، مقابل 73.1 في البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم[39].

وفي عام 2019، كان أغنى 37 ملياردياً في المنطقة العربية (وجميعهم من الرجال) يملكون ثروات بقيمة 108 مليارات دولار[40]، أي ما يعادل مجموع ما يملكه النصف الأفقر من سكان المنطقة البالغين. وفي عام 2020، انخفض العدد إلى 31 ملياردياً يملكون 92.1 مليار دولار[41]. وهذه الثروة تزيد

39 World Bank, https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI.

40 تقديرات الإسكوا على أساس بيانات Forbes and Credit Swiss.

41 المصدر السابق.

بأكثر من ضعف على الكلفة السنوية اللازمة لسد فجوة الفقر في جميع البلدان العربية، حتى بعد أخذ آثار جائحة كوفيد-19 في الحسبان.

وفي عام 2019، مثلت ثروات أغنى 10 في المائة من البالغين في المنطقة العربية، ومجموعها 5.8 تريليون دولار، ما نسبته 76 في المائة من مجموع ثروة الأسر في المنطقة[42]. أما ما يملكه النصف الأفقر من سكان المنطقة البالغين، فلا يتجاوز 2 في المائة من مجموع ثروة الأسر[43].

جيم- مكامن الضعف الهيكلية

النمو الاقتصادي في المنطقة العربية معرض لتقلبات أسعار النفط الدولية، فالبلدان الغنية بالنفط تتأثر مباشرة بتقلبات أسعار النفط، إلا أن الآثار تمتد إلى بلدان عربية أخرى بطريقة غير مباشرة حين تصل تبعات التقلب إلى التحويلات المالية وصناديق التنمية الإقليمية. ونتيجة لقلة التنوع في الاقتصادات العربية، وضعف اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، ستفقد هذه الاقتصادات فرصاً لزيادة نموها ومنعتها حين تتحسن الإنتاجية العالمية، بينما تظل عرضة لهبوط الطلب على الصعيد العالمي. ومع الانخفاض الأخير في أسعار النفط وانحسار الطلب عليه، وتراجع التحويلات المالية، والتوقف المفاجئ في قطاع السياحة، تتأكد الحاجة إلى تنويع الاقتصادات في المنطقة حتى تتحمل الصدمات المماثلة في المستقبل.

وضعف العلاقة بين النمو والتشغيل والفقر هو في صميم التحديات التي تواجهها المنطقة العربية. فقد شهدت المنطقة متوسطاً مرتفعاً نسبياً للنمو الاقتصادي على مدى العقود التي سبقت التباطؤ الاقتصادي العالمي في عام 2008، ثمَّ تلت ذلك سنواتٌ من التعافي البطيء. لم تؤد هذه المراحل، بمجملها، إلى تحسن كبير في مداخيل الفقراء، ولا إلى توليد ما يكفي من فرص العمل اللائق للقوى العاملة في المنطقة، التي لا تفتأ أعدادها عن التزايد، ومستويات تعليمها عن الارتفاع. وقد حدثت تغيُّرات هيكلية في اقتصادات بلدان المنطقة، سواء أكانت غنية بالنفط أم فقيرة، إلا أن هذه التغيُّرات لم تسفر، غالباً، إلا عن وظائف زهيدة الأجور في القطاعات غير النظامية، فتبقى اقتصادات المنطقة معتمدة، إلى حد كبير، على الصناعات الاستخراجية غير الفعالة. ونتيجة لذلك، لم تكد الإنتاجية تتحسن، وظلّ النمو الاقتصادي بطيئاً، وتقَاسُم مكاسبه متفاوتاً.

وقد كشفت الأحجام الصغيرة نسبياً من مجموعات الحوافز التي تمكنت البلدان العربية من تعبئتها للتخفيف من أثر أزمة الجائحة **القيود المالية** الثقيلة التي تواجهها غالبية الحكومات العربية. فخفض الاضطراب في سوق النفط العالمية، وما نجم عنه من انخفاض في أسعار النفط، من الإيرادات المتاحة للبلدان الغنية، ولم تتمكن البلدان الفقيرة بالنفط أو المتوسطة الدخل من حشد الموارد اللازمة دون الاقتراض أو زيادة الضرائب، وكلا الخيارين صعب.

ولكن توسيع الحيز المالي ضروري لمعظم بلدان المنطقة إذا كان لها أن تخفف من آثار أزمة الجائحة على الأمد المتوسط إلى الطويل، وتشكل الإيرادات الضريبية أداة هامة لتوسيع هذا الحيز المالي. فالإيرادات الضريبية في المنطقة لم تستغل بالدرجة الكافية حتى الآن، وتتفاوت بين نسبة منخفضة لا تتجاوز 1 في المائة في بعض البلدان ومتوسطة قدره 30 في المائة في أخرى. وعلاوة على ذلك، تشكل الضرائب غير المباشرة المورد الرئيسي لإيرادات الضرائب في كافة النُظُم الضريبية المعتمَدة في بلدان الدخل المتوسط الفقيرة بالنفط. فلا تزال حصة ضريبة الدخل من مجموع الإيرادات الضريبية منخفضة، وأما حصة الضريبة على الثروة فلا تكاد تُذكر.

وعدم توفر مصادر أخرى للإيرادات يقيد، بدرجة كبيرة، الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما الاستثمارات في حالات الطوارئ مثل الوباء الحالي. وبالنسبة لمعظم البلدان العربية، ليس الاقتراض خياراً قابلاً للتطبيق، فنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة لدى معظم البلدان المتوسطة الدخل، وتخصص بلدان عربية أكثر من 30 في المائة من ميزانياتها السنوية لخدمة الديون. ويمكن كذلك للتخلص، تدريجياً، من دعم الوقود الأحفوري الذي يشغل حوالي 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، أن يوسع الحيز المالي، وكذلكً تعوق مستويات الدين التي لا يمكن الاستمرار

42 المصدر السابق.
43 المصدر السابق.

في تحملها والإيرادات المالية الضعيفة جهود البلدان للتخفيف من الأثر المباشر لجائحة كوفيد-19، والأهم من ذلك أنها تحول دون إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي يتطلب مستويات من التمويل أعلى بكثير مما هو متاح حالياً أو متوقع في المستقبل القريب.

وفي جميع أنحاء المنطقة، لم تتصدَّ آليات الإنفاق العام على نحو جيد **للمزالق على مسار التنمية المستدامة الشاملة للجميع**، والتي تشمل تحسين الوصول إلى التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، وسبل الابتكار. ويشكل الإنفاق من الأموال الخاصة على كل من الصحة والتعليم عبئاً كبيراً على معظم الأسر المعيشية، ويؤثر هذا سلباً على النتائج والفرص التي تسهم في تحقيق مستوى متقدم من التنمية البشرية وفي سد فجوات عدم المساواة. وحين تنشأ أوضاع مثل الوضع الذي تسبب به الوباء، تفاقم هذه المزالق من أوجه ضعف الفقراء والمهمشين لأنهم أقل تجهيزاً لمواجهة هذه الأوضاع.

ومع أن المنطقة العربية فيها طاقات كبيرة للتنمية الزراعية، فهي **تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية**، ما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر أثناء الأزمات، مثل أزمة الجائحة الحالية، حين يتجمد نقل الأغذية وغيرها من المنتجات، ولو

الشكل 10- حصة كل قطاع من مجموع الناتج في المنطقة العربية (بالنسبة المئوية)

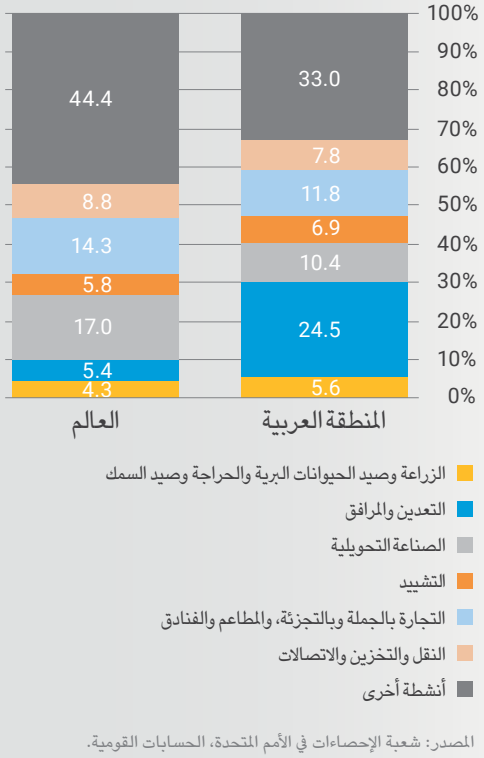

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، الحسابات القومية.

لفترة قصيرة. وتنفق المنطقة حوالي 110 مليارات دولار على الواردات الغذائية التي تشمل ما يصل إلى 90 في المائة من احتياجات المنطقة من الحبوب، و65 في المائة من احتياجاتها من القمح. وتؤثر القيود التجارية على سلاسة تدفق الأغذية والمدخلات الزراعية، بينما تتسبب عمليات الإغلاق برفع الأسعار وتقييد النشاط الاقتصادي وانخفاض الدخل. ومن المرجح أن يشهد العالم حالة طوارئ غذائية نتيجة لهذه الأزمة، وما ثمة بوادر على أن المنطقة العربية ستفلت من تداعيات حالة الطوارئ هذه[44]. وقد تشهد المنطقة العربية نقصاً في الأغذية وارتفاعاً في الأسعار إذا طال أمد الأزمة، ما يؤدي إلى تعطيل مزمن لسلاسل الإمداد العالمية للأغذية، ولإنتاج الأغذية ونقلها وتوزيعها. وتتعاظم هذه المخاطر في اليمن والجمهورية العربية السورية، حيث صُنف، على التوالي، 15.9 مليون شخص (53 في المائة من السكان)

44 United Nations, "Policy Brief: The Impact of COVID-19 on Food Security and Nutrition", available at https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_covid_impact_on_food_security.pdf.

و9.3 ملايين شخص (50 في المائة)، بأنهم "في أوضاع أزمة" حتى قبل تفشي الوباء[45].

دال- النُظُم والمؤسسات والحوكمة

المؤسسات التي تتسم بالقوة والمنعة، وكذلك بالانفتاح والشفافية والمساءلة، هي ركيزة أساسية لإدارة التقدم المجتمعي وإنفاذ حقوق الإنسان للجميع خلال الأوقات العادية، إلا أن أهميتها حاسمة للغاية خلال أوقات الأزمات. وفي حين أن أزمة جائحة كوفيد-19 تمثل اختباراً عسيراً للمؤسسات وهياكل الحوكمة، في جميع أنحاء العالم، فمن المهم احترام حقوق الإنسان في إجراءات الإغلاق والحجر، وغيرها من التدابير التقييدية، بحيث تكون آثار هذه الإجراءات والتدابير متناسبة على الجميع، وشفافة، ولا تستمر إلا لفترة محددة، وتراعي حقوق واحتياجات الفئات المعرضة للمخاطر[46]. ويتطلع العديد من مواطني المنطقة إلى إنفاق الحقوق، وصون الكرامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومكافحة الفساد. وقد ساهمت هذه المطالب في إطلاق حركات احتجاج واسعة وزعزعة الاستقرار في بعض البلدان، كما كانت من محركات الصراع في بلدان أخرى.

وتبين من الجائحة أن الثقة في الحكومات عامل أساسي في التصدي بفعالية لهذه الأزمات. وباستثناء تقدم طفيف من حيث "الصوت والمساءلة"، اتجهت مؤشرات الحوكمة نحو الانخفاض على مدى العقد الماضي[47]. وفي البلدان المتضررة بالصراعات، ليست **المؤسسات المتداعية** مهيأة للتصدي لأزمة الجائحة على نحو شامل وخالٍ من التمييز، وعلاوة على ذلك، فهي تدفع نحو استمرار أوضاع عدم الاستقرار. والثقة في المؤسسات هي من ركائز المجتمعات السلمية، ومع تضعضع هذه الثقة، يحد القصور الهيكلي في المؤسسات وانعدام المساواة، وبشدة، من قدرة بعض البلدان العربية على التركيز على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لشعوبها. وفي العديد من البلدان العربية، تستمر الاتجاهات السلبية والآثار الممتدة على صعيد المنطقة والآثار التي تتناقلها الأجيال في تقويض الجهود التي تنشد تحقيق خطة عام 2030.

وأوجه عدم المساواة، التي تتجلى داخل البلدان وفيما بينها، تبرز كدليل آخر على مدى الضعف المؤسسي في المنطقة. وفي التوزيع الجغرافي للموارد النفطية، والاعوجاج الشديد في توزيع الدخل مسببات لتعثر هيكلي على مسار التنمية، ومؤشرات تنذر بإمكانية نشوب الصراع. وقد استخدمت فئات سياسية، ضمن أطر عدة في المنطقة، القطاع العام لخدمة مصالحها الضيقة، بينما ظلّت تعزف عن تمويل البنى الأساسية، البشرية والمادية، اللازمة لضمان الكفاءة في تقديم خدمات الصحة والتعليم، والخدمات الحيوية الأخرى مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي.

وفي بعض الحالات، أدى نقص الموارد اللازمة لبناء قطاع عام فعال يصل إليه جميع المواطنين على قدم المساواة إلى وهن قدرات الناس على التأقلم مع أزمة الجائحة، فقد خسر كثيرون الوظائف وموارد الدخل، فباتوا محتاجين إلى دعم حكومي يساعدهم على تجاوز الأزمة. ومن شأن هذه الظروف أن تعمّق أوجه عدم المساواة، ولربما تفضي إلى موجة جديدة من الاحتجاجات الاجتماعية.

وقد يؤثر تفاقم عدم المساواة والتهميش الاجتماعي والاقتصادي على الاستقرار السياسي، وقد يفسح مجالاً لانتشار التطرف، ومن ثمَّ تجنيد الإرهابيين وتعبئتهم، ما يشكل تهديدات أخرى للمنطقة بأسرها في الأمد البعيد.

والمشاركة الفاعلة **للحكومات المحلية** عامل حاسم لتجاوز التحديات المرتبطة بأزمة الجائحة. فلا بد من تقديم الدعم المالي والفني لهياكل الإدارة المحلية، مثل البلديات والمجالس، حتى تتمكن من مساعدة سكان مناطقها، ولا سيما الفئات المعرضة للمخاطر.

وفي ما شهدته بعض بلدان المنطقة، من عنف في الانتقال السياسي، واستمرار للصراع، واحتجاجات اجتماعية واسعة النطاق دلالة على أزمة في الثقة هيكلية وعميقة، تمتد رأسياً بين المواطنين والدولة، وأفقياً بين الفئات المختلفة من المواطنين أنفسهم. وقد أعقب نهاية الحقبة الاستعمارية في المنطقة عقد اجتماعي نشأت على أساسه بلدانها، إلا أنه لا يزال، حتى الساعة، موضع اختبار في العديد منها.

45 https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Global-Humanitarian-Response-Plan-COVID-19.pdf; https://www.wfp.org/publications/syria-2.

46 United Nations, "COVID-19 and Human Rights: We are all in this together", available at https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief_on_human_rights_and_covid_23_april_2020.pdf.

47 World Bank World Development Indicators, available at https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/preview/on.

الشكل 11 - بطالة الشباب في المنطقة العربية

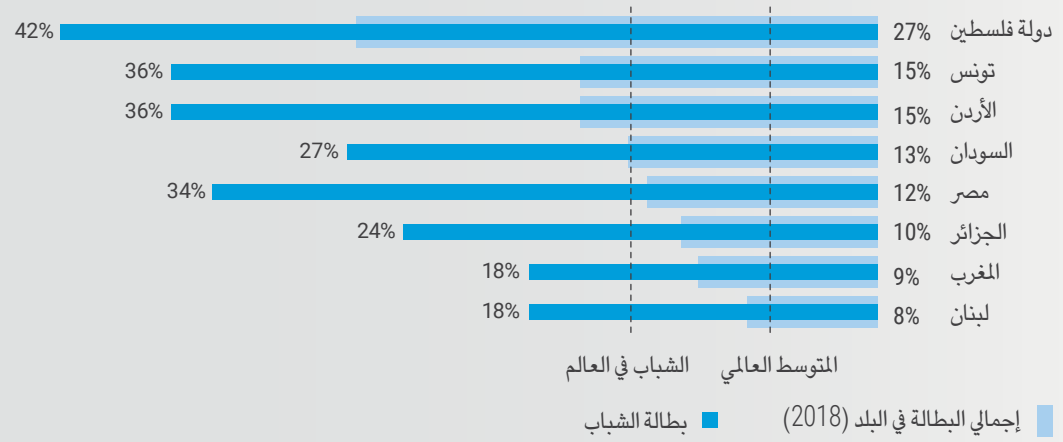

المصدر: منظمة العمل الدولية.

الشكل 12- الإيرادات الضريبية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

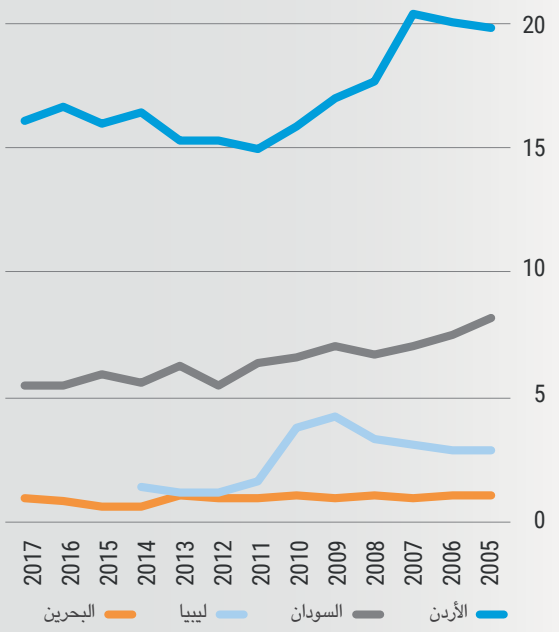

المصدر: الإسكوا، استعراض السياسة المالية للدول العربية 2019.

الشكل 13 - مؤشرات الحوكمة العالمية في المنطقة العربية، للأعوام 2008 و2014 و2018 (الترتيب على الشريحة المئوية)

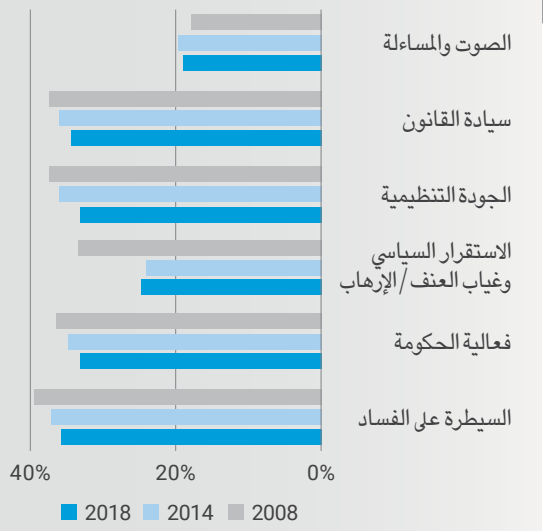

المصدر: الإسكوا، بالاستناد إلى مؤشرات الحوكمة العالمية لعام 2019، البنك الدولي.

ملاحظة: المتوسط الإقليمي هو للشريحة المئوية للدول الاثنتين والعشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية.

3- إعادة التفكير في السلام في المنطقة: التعاون المتعدد الأطراف وبناء السلام

يمكن للمنطقة العربية أن تغتنم فرص التصدي للجائحة والتعافي منها لتحقق تقدماً على مسار حقوق الإنسان، والتصالح، وحل أزمة النزوح، ومعالجة الأزمات الإنسانية وأسباب الصراع الجذرية، وبناء السلام وتحصينه. وبذلك تتمكن بلدان المنطقة من تركيز طاقاتها على تحقيق النمو والرخاء والإنصاف والعدالة الاجتماعية للجميع.

ومع توسيع مفاهيم "الأمن" لتشمل الأمن الصحي، تتبين آفاق جديدة للتعاون الإقليمي. وقد كثفت بلدان عدة في المنطقة جهودها الإنسانية لتقديم المعونة الطبية إلى بلدان أخرى للحد من انتشار الجائحة. وتستعد بلدان أخرى لبذل جهود مماثلة، بل ولتوسعة نطاق الدعم إلى ما بعد مرحلة الطوارئ الطبية.

ولا يزال الصراع الإسرائيلي - العربي مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار في المنطقة.

ولسنوات عديدة حتى الآن، لم يسفر تشابك المصالح المحلية والإقليمية والعالمية إلا عن إطالة أمد الصراع، كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن. وقد أوقعت هذه الدينامية خسائر فادحة في حياة البشر ومجتمعاتهم وممتلكاتهم ومزقت روابط اجتماعية قديمة كانت راسخة على مر قرون من الزمن. وقد فاقمت الجائحة الأوضاع السيئة التي نجمت عن الصراعات المديدة. فبات إنهاء هذه الصراعات عبر الوساطات والمفاوضات لزاماً أكثر من أي وقت مضى.

وكانت بلدان متضررة من الصراعات وأطراف مشاركة في القتال قد أعربت عن تأييدها لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، ولندائه من أجل "السلام في الداخل – وفي المنازل – في جميع أنحاء العالم". ونُظِّم مؤتمر بالفيديو مع قياديين من مختلف الأديان في أيار/مايو 2020 استجابة لدعوة الأمين العام إلى التضامن فيما بينهم، شارك فيه الأمين العام. ولكن ينبغي فعل المزيد لتحويل هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة ومستدامة على أرض الواقع.

كشف الوباء عن نقص جسيم في الاستثمار في قطاعي الصحة والحماية الاجتماعية في العديد من بلدان العالم، بما فيها بلدان المنطقة، وفي المقابل، تزايد ما تستورده البلدان في الشرق الأوسط من الأسلحة بنسبة 61 في المائة خلال الفترتين 2010-2014 و2015-2019، وباتت تشكل 35 في المائة من مجموع واردات الأسلحة العالمية على مدى السنوات الخمس الماضية. وأول وثالث بلد على صعيد العالم من حيث الاستيراد العسكري هما من المنطقة العربية[48]. وبدلًا من إنفاق مليارات الدولارات في المستقبل على شراء الأسلحة، يجب على بلدان المنطقة أن تستثمر في تعزيز الآليات المحلية والإقليمية والعالمية التي تيسر إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتصون هذه الحقوق، وتنشر السلام، وتعزز منعة الناس إزاء تبعات الوباء الاجتماعية والاقتصادية والصحية، وكذلك إزاء تداعياته على العدالة.

ومع تدابير الإغلاق التي نُفذت للتصدي لانتشار الجائحة، حيث باتت نسبة لا يستهان بها من الناس تتفاعل عبر المنصات الإلكترونية، قد تغتنم بعض الجهات الفرصة لتنشر آراء متطرفة وأيديولوجية رافضة للآخر. ولذا، على القادة السياسيين والثقافيين والدينيين والمحليين، علاوة على وسائل الإعلام في المنطقة ووسائط التواصل الاجتماعي، أن ترفض

48 Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI).

هذه الرسائل وتسعى إلى إيجاد فرص للنهوض بثقافة التسامح والاحترام المتبادل والتعايش القائم على السلام.

وستساعد زيادة التعاون الإقليمي على معالجة العديد من مكامن الضعف العابرة للحدود التي لطالما عانت منها المنطقة. وتوفر جامعة الدول العربية آلية للعمل المتضافر بين الحكومات العربية من خلال مختلف مجالسها، التي تشمل مؤتمر قمة قادة الدول العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس وزراء الداخلية العرب. ومع توفر الآليات، لا بد من تجديد الالتزام بها للاستفادة منها بطريقة أفضل لمكافحة الوباء، وحل الصراعات، وحماية حقوق الإنسان، وإطلاق جهود التعافي الاجتماعي والاقتصادي. وينبغي أيضاً تعزيز المؤسسات الوطنية حتى تتمكن من التصدي لمختلف المخاطر، الطبيعية منها وتلك التي من صُنع الإنسان. ولا من توفير مزيد من الموارد لتعزيز إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها، ودعم الكيانات الوطنية والمحلية في الخطوط الأمامية في جهودها للتعامل مع الأثر الصحي والاجتماعي والاقتصادي للوباء. والأمم المتحدة، بوكالاتها المتخصصة، هي أيضاً مجهزة تجهيزاً جيداً لتقديم هذا الدعم للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في الحؤول دون الصراع وحل النزاعات والعمل ضمن روحية التضامن والوحدة.

4- بناءُ مستقبلٍ أكثر ازدهاراً

ألف- تخفيف وطأة انتشار الوباء وحل الصراع والاهتمام بالمعرضين للمخاطر

1- **المطلوب، في المدى القريب، ريثما تتم السيطرة على انتشار الوباء والعدوى، التركيز على إنقاذ أرواح الجميع وعلاجهم دون تمييز** وبغض النظر عن الوضع القانوني أو من حيث الهجرة، وتوفير تدابير مخصصة لحماية أشد الفئات تعرضاً للمخاطر.

> **المطلوب، في المدى القريب، التركيز على إنقاذ أرواح الجميع وعلاجهم دون تمييز**

ينبغي استخدام الأموال العامة لشراء الأدوية والمعدات واللقاحات (عند توفرها)، وإتاحتها للناس، إما مجاناً أو بأسعار مدعومة. وعلى الصناديق الإقليمية أن توجه الاستثمارات نحو قطاع الصحة. ويمكنها، عند الاقتضاء، أن تدعم القروض الحكومية بشروط مسهّلة أو ميسرة لتمويل النفقات الإضافية في قطاع الصحة في كل بلد، ودعم الدول الأعضاء في بناء مخزوناتها الاستراتيجية من الأدوية والمعدات اللازمة لإنقاذ الحياة. ومن منظور يتخطى حالة الطوارئ الفورية، يمثل التصدي للوباء فرصة لإجراء إصلاحات هيكلية في قطاعات الصحة العامة، من خلال بناء الإمكانات، والاستثمار في المرافق والمعدات، مع التركيز على التغطية الكاملة بنُظُم الرعاية الصحية، وتأمين الخدمات الصحية المتكاملة التي تشمل الوقاية والرعاية الأولية والتخطيط لمكافحة أي وباء محتمل في المستقبل. ويمكن لبلدان المنطقة أن النظر في توسيع نطاق التغطية بالرعاية الصحية الشاملة للجميع وبكلفة ميسورة، بدءاً بأشد الفئات تعرضاً للمخاطر.

2- **بذل قصارى الجهد للالتزام بوقف لإطلاق النار في جميع الصراعات الجارية في المنطقة بما يتسق مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وقرار مجلس الأمن رقم (2020) 2532.**

> **على جميع الأطراف المتحاربة وقف إطلاق النار والسماح بوصول الخدمات الصحية إلى ضحايا كوفيد-19**

حث مجلس الأمن، في القرار 2532 جميع أطراف الصراع المسلح على الالتزام بهدنة إنسانية فورية ودائمة لإتاحة سبل آمنة ودون عوائق لوصول المساعدة المنقذة للأرواح. وبنى القرار دعائمه على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة في 23 آذار/مارس 2020 إلى وقف فوري لإطلاق النار وتركيز الجهود المشتركة على مكافحة الجائحة وإيجاد ظروف مؤاتية لمساعدة أشد الفئات تعرضاً للمخاطر، مع ضمان عدم إهمال أحد. والأطراف المتحاربة في المنطقة العربية مدعوة إلى الاستجابة لهذه الدعوات.

3- **على المدى المنظور، ينبغي تقديم الدعم العاجل لأشد الأفراد والأسر تعرضاً للمخاطر، وكذلك للاجئين والنازحين داخلياً.**

> **تقديم الدعم العاجل إلى الفئات الأشد تعرضاً للمخاطر وتهيئة بيئة مؤاتية لعقد اجتماعي أكثر إنصافاً واستدامة**

لا بد من توسيع نطاق التغطية بالبرامج القائمة، مثل التحويلات المالية، والمعونات الغذائية، واستحقاقات البطالة، وغيرها من أشكال الحماية الاجتماعية. ويمكن تصميم الاستجابات في المنطقة على نحو يسمح بالوصول إلى أشد الفئات تعرضاً للإصابة بفيروس كوفيد-19 وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذه الفئات اللاجئون والنازحون داخلياً والمجتمعات المضيفة والأشخاص ذوو الإعاقة الذين يعانون من صعوبات في الحصول على الرعاية الطبية للحالات غير المتصلة بالفيروس المستجد، وكذلك الشباب والمسنون والنساء المعرضون للعنف نتيجة للحجز. ويمكن للحكومات دمج التدابير المتعلقة بكوفيد-19 في جهود الإصلاحات الشاملة للحماية الاجتماعية، وفي إطار عقد اجتماعي لعصر ما بعد كوفيد-19، لا يهمل أحداً، ويحقق المساواة والشمول، ويصون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجميع. ويمكن اتخاذ تدابير تتيح التعلّم عن بُعد للجميع بواسطة تحسين الاتصال بالإنترنت، وتكثيف الجهود لإعداد الدروس والمواد المتاحة إلكترونياً، فمصير جيل بأكمله يرتبط بالتكيف مع آثار الجائحة.

باء- إعادة البناء على نحو أفضل من خلال النهوض بقدرات الفئات المعرضة للمخاطر، وتوطيد إصلاحات نُظُم الحماية الاجتماعية من أجل تحقيق مزيد من العدالة والشمول

4- **على الخطط المضي قدماً أن تتناول أوجه عدم المساواة في الدخل والصحة والتعليم والإسكان الميسور الكلفة والمدن المنيعة والمستدامة، مع الاسترشاد بأهداف التنمية المستدامة كإطار للتعافي.**

> **التعافي، الذي يسترشد بأهداف التنمية المستدامة، يعني الحد من عدم المساواة وعدم إهمال أحد**

لا بد أن تشمل أهداف هذه الخطط الحد من أوجه عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية، وبين مختلف فئات الدخل والفئات الاجتماعية، وبين المناطق على الصعيد دون الوطني، وبين النساء والرجال، وبين الفتيات والفتيان. ولا بد من تكثيف الجهود لإنهاء جميع أشكال التمييز على أساس نوع الجنس والعمر والأصل العرقي والاجتماعي والدين والرأي، السياسي وغير ذلك، والموقع ووضع الإعاقة والهجرة والميول والهوية الجنسية. ويمكنها أيضاً البحث في سُبُل زيادة الاستثمارات في المجالات التي تؤدي دوراً حاسماً في التنمية البشرية، مثل التغطية الصحية الشاملة للجميع؛ والتعليم الميسور الكلفة؛ والحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية؛ ومعاشات الشيخوخة، ليس فقط للتخفيف من أثر الوباء، بل أيضاً لتعزيز التنمية المستدامة. ويمكن أيضاً مراجعة الاستراتيجيات الوطنية للشباب بهدف ضمان الاحتواء والمشاركة الشاملة، ودمج الشباب في النظام التعليمي وفي سوق العمل، وفي الأشكال الجديدة للتعليم عن بُعد، النظامي وغير النظامي، وكذلك في التدريب وبناء الإمكانات المهنية. ويمكن، مثلاً، للمنطقة أن تسعى إلى بلوغ المتوسط

العالمي لعدد سنوات الدراسة عن طريق زيادة الإنفاق على التعليم العام بنسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الست المقبلة[49]. ويمكن لخيارات بشأن تحويل النفقات من دعم الوقود الأحفوري والنفقات العسكرية أن تحرر موارد لا يُستهان بها. وسيسهم ذلك، لا في بناء رأس المال البشري فقط، بل كذلك في تجديد عقد اجتماعي كادت الأحداث الماضية أن تمزقه، لا سيما وأن الافتقار إلى القدرة على الحراك، اجتماعياً واقتصادياً، كانت من مسببات تلك الأحداث. ويتطلب تحقيق ذلك اتباع نَهجٍ قائمٍ على حقوق الإنسان. ويمكن لرصدٍ شاملٍ للإنفاق الاجتماعي أن يكون أداةً مفيدة لتحسين كفاءة وفعالية الإنفاق من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5- **تطوير رؤية جديدة للتعليم، تلبي طموح أهداف التنمية المستدامة وترتكز على التعلُّم مدى الحياة والفكر النقدي والابتكار وجعلها محوراً للتعافي من آثار الجائحة.**

يمكن للمنطقة العربية أن تستثمر في الاستفادة من كامل طاقات شبابها وأن تمدهم بما يلزم من أدوات وحريات لإيجاد الحلول، بما في ذلك بناء المهارات وإيجاد فرص العمل للشباب[50]. ويمكن أيضاً البحث في زيادة الاستثمار في البحث والتطوير، وفي دعم الترابط بين العلم والسياسات. وحيثما يفتقر بلد ما إلى الموارد، على بلدان المنطقة الأخرى أن تسارع في دعمه. فالمنطقة لا تحتاج فقط إلى مزيد من الإمكانات لاستخدام التكنولوجيا، بل لإنتاجها أيضاً، ولا سيما اختبارات الفيروسات واللقاحات، وأن تشارك مشاركة فاعلة في الجهود العلمية العالمية الرامية إلى التصدي للأزمة الحالية وأزمات المستقبل.

جيم- دفع التعافي الاقتصادي

6- **البحث في سُبُل دعم الشركات المتضررة للحد من موجات تسريح العاملين، وأن تحفز الاقتصاد من خلال تأجيل مدفوعات اشتراكات العاملين في برامج الحماية الاجتماعية، وتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية، وتقديم دعم للأجور حتى يبقى العاملون على كشوف الرواتب، وتعليق سداد القروض.**

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم للحد من تسريح العاملين

وقد يشمل ذلك تقديم الدعم الائتماني وإتاحة قروض بدون فوائد للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وللنساء، وللعاملين لحسابهم الخاص، لا سيما وأن معظم هؤلاء العاملين هم من الشباب. ويمكن أيضاً العمل على دعم الطلب وإيجاد فرص العمل من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع والمشتريات التي تشغِّل أعداداً كبيرة من القوى العاملة، ولا سيما الإنفاق على برامج الرعاية الصحية ونُظُم الاستجابة لحالات الطوارئ.

7- **يمكن تعزيز الاستثمار العام في ثلاثة مجالات استراتيجية لتغيير النمط الحالي للنمو المتدني الجودة ومعالجة مَواطن الضعف الهيكلية في المنطقة.**

تصميم سياسات مالية تعزز التحول الاقتصادي وفرص العمل اللائق

أولاً، تشجيع **القطاعات الاقتصادية التي تضيف قيمة كبيرة** إلى الاقتصاد ولديها إمكانات قوية لتوليد العمل اللائق والتكامل على نحو مؤاتٍ في سلاسل القيمة العالمية المستدامة والخضراء، مثل الخدمات والصناعات

49 ESCWA estimates 2020.

50 United Nations, "Policy Brief: The World of Work and COVID-19", available at https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/the_world_of_work_and_covid-19.pdf.

العالية الجودة. ويمكن كذلك الدفع نحو تنويع الاقتصادات الوطنية وإيجاد بيئة مؤاتية لزيادة تنافسية القطاع الخاص وإنتاجيته.

ثانياً، الاستثمار في **قطاعات اقتصادية خضراء ومبتكرة وتدويرية وقليلة الاستهلاك للكربون**، وبذلك تصبح الاستدامة في صلب اتخاذ القرارات ورسم مسار التنويع الاقتصادي، مع تخفيف آثار تقلُّب الأسعار المتصل بالوقود الأحفوري. على سبيل المثال، الاستثمار في الطاقة المستدامة، وكفاءة استخدام الطاقة، وإعادة تجهيز المباني، وغير ذلك من قطاعات الكربون المنخفض، وكلها كثيف الاستخدام للعمالة، يمكنه أن يحفز التعافي الاقتصادي بينما يوجد، مقابل كل دولار يستثمر، عدداً من فرص العمل أكبر من سيناريو بقاء الأمور على ما هي عليه. ودور التكنولوجيات الشمسية حاسم، ويشمل إنتاج اللقاحات وتخزينها، والمساعدة على تقليص العجز في الوصول إلى الطاقة. وفي منطقة هي من بين الأكثر شحاً في المياه في العالم، ومع اعتماد كبير على الواردات الغذائية بلغ حداً قياسياً، من الحيوي زيادة استدامة النُظُم الزراعية وإنتاجيتها، والاستثمار في التنمية الريفية.

وثالثاً، **الاستثمار على نحو منصف في الابتكار ورأس المال البشري الشامل للجميع والبنى الأساسية التي تسهم في زيادة الإنتاجية**. وكذلك، يمكن للبلدان أن تتيح فرص عمل للنساء على قدم المساواة مع الرجال، وأن تزيد من الاستثمارات في التعليم، وأن تدعم المشاريع والحلول التي يقودها الشباب للاستفادة من مواهبهم وابتكاراتهم. وقد يسرّع تحقيق أوجه للتكامل بين السياسات النقدية والتجارية والصناعية والبيئية والمناخية وتيرة التحول ويضمن استمراره على مر الزمن. وكذلك، فإن في التكامل الإقليمي وفي زيادة الاندماج السليم في سلاسل القيمة العالمية فرص أخرى يمكن استغلالها، مع البناء على اتفاقات التكامل والتجارة القائمة منذ أمد طويل في المنطقة. وبوجه عام، ينطوي التعافي من الجائحة على إمكانية لإعادة البحث في النموذج الاقتصادي والإنمائي لإيجاد أنماط أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج.

8- **النظر في زيادة الإيرادات الضريبية دون فرض ضرائب أكبر على السلع والخدمات التي تطال الطبقة الوسطى والفقراء.**

توسيع الحيز المالي وإدامته من خلال زيادة الإيرادات وتنويعها

ويمكن توسيع الحيز المالي على نحو منصف عبر إجراءات تشمل فرض ضرائب على الثروة، وعلى أرباح رؤوس الأموال، وضرائب دخل تصاعدية، وزيادة الامتثال الضريبي لتوزيع عبء الضرائب بين الأغنياء والفقراء على نحو أفضل. وهذه الإجراءات قد تحقق فوائد متعددة، وتوفر مزيداً من الموارد للحماية الاجتماعية، وتدفع الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات في رأس المال البشري، وتقلل من أوجه عدم المساواة، وتحمي تدفقات الإيرادات من صدمات مثل تقلبات أسعار النفط. ولا بد من تنويع الإيرادات في الاقتصادات التي تعتمد على عائدات النفط. ولا بد من توسيع الحيز المالي المتاح لجميع الاقتصادات العربية، لكن مع الحفاظ على حد أدنى من الاقتراض، وعلى استراتيجيات وممارسات صارمة لإدارة القدرة على سداد الديون. ويمكن لمبادئ تمويل التنمية أن توجه هذه الإصلاحات.

9- **النظر في تصميم وإنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي يدعم أفقر الفئات والبلدان وأكثرها تعرضاً للمخاطر.** ويمكن لهذا الصندوق أن يتيح للبلدان مصادر للتمويل دون إثقالها بمزيد من الدين أن يساعدها على توجيه جهود المساعدة نحو أفقر السكان للتصدي للطوارئ الصحية، وتوفير الإغاثة في حالات نقص الأغذية، ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار في العمل، ولا سيما الشركات التي تضطلع بتقديم الغذاء والخدمات الصحية وتسهم في الأنشطة الاقتصادية الأساسية. ويمكن لبلدان المنطقة أن تمول الصندوق عن طريق فرض ضريبة للتضامن الاجتماعي، عند الاقتضاء، وبالانطلاق من تراث عريق يتمثل في أداء الزكاة. وفي هذه الضريبة فرصة حقيقية لزيادة الإيرادات لتمويل الحد من الفقر، لا سيما وأن أغنى 10 في المائة من البالغين يملكون ما قيمته 4.4

تريليون دولار من ثروة الأسر المعيشية في المنطقة العربية. وهذا الصندوق يتطلب توافقاً سياسياً واسعاً، ولكن يمكن تذليل العقبات أمام إنشائه والحفاظ عليه من خلال إصلاح إدارة الضرائب، وكفالة الإيداع المنتظم، وتحسين التحصيل بوسائل مثل إتاحة تسوية، لمرة واحدة، للضرائب التي طال أمد عدم سدادها، مع وضع آليات صارمة لمكافحة التهرُّب الضريبي.

إنشاء صندوق إقليمي للتضامن الاجتماعي لدعم أفقر الفئات والبلدان

دال- اغتنام الفرصة لإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وإصلاح المؤسسات

10- يمكن اغتنام التعافي من آثار الجائحة لوضع أسس مؤسسية للتنمية المستدامة، وذلك بوسائل كتبادل المعلومات، وبنَهجٍ يشارك فيه المجتمع بأسره.

إصلاح القطاع العام كركيزة أساسية لصون القيم الديمقراطية، كالشفافية والمساءلة

مع الانتقال نحو عصر ما بعد الجائحة، يمكن تحصين المنعة في المنطقة العربية من خلال تفعيل الالتزام بحقوق الإنسان وسيادة القانون، وكذلك إصلاح القطاع العام والتركيز على نشر ثقافة الكفاءة والمساءلة في مؤسسات الدولة. ويمكن اتخاذ خطوات ملموسة على هذا المسار، مثل مكافحة الفساد، وتعزيز الكفاءة البيروقراطية، ودعم الشفافية والمساءلة، وتوسيع الحيز المدني، واعتماد الكفاءة والجدارة أساساً للتوظيف بدلاً من العلاقات والمعارف، وتطبيق سيادة القانون مع صون حقوق الإنسان الأساسية، والحريات، بما يتسق مع التزامات الدول بخطة عام 2030 وأطر حقوق الإنسان الدولية. ومن شأن هذه الخطوات أن تنشر بين المواطنين الثقة في القطاع العام والرضا عن أدائه، وتفعيل الكفاءة فيه، ما يعزز شرعية الدولة ويرفع مستوى أدائها.

ويمكن أيضاً النظر في تحسين القدرة على توقع الكوارث، واستخدام التكنولوجيات، وكفالة وجود آليات لتبادل المعلومات من أجل الاستجابة بسرعة وفعالية. إن جمع البيانات وتصنيفها، على نحو ما دعت إليه خطة عام 2030، أمران حاسمان في وقت تستجيب فيه المنطقة لهذا الوباء، وتحدد أكثر الفئات تعرضاً للمخاطر، ومواقعها، ونوع الدعم الذي تحتاج إليه، وتستعد لأي أحداث قد تواجهها في المستقبل.

وفي هذا الإطار، لا بد من اعتماد نَهجٍ يشمل المجتمع بأسره من أجل التعافي على نحو أفضل، وتحصين المنعة لمواجهة الصدمات في المستقبل. فلا تعافٍ بدون مجتمع مدني نابض بالحياة، ووسائل إعلام حرة، وأوساط أكاديمية مشاركة. يتطلب التعافي نهجاً جديداً للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولذلك على بلدان المنطقة أن تزيل الحواجز التي تعترض نمو القطاع الخاص كشريك رئيسي في التحول نحو اقتصادات مستدامة ومزدهرة.